

مقاربة نظرية

ل.أ.ب. يهوشوع

حول اليهودية

ومعنى الوطن

صفحة (٥) من

تقرير جديد

لجمعية "جيشاه-

مسلك" حول سياسة

اسرائيل تجاه غزة.

صفحة (٧) من

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/٩/٢٢م الموافق ٨ ذو الحجة ١٤٣٦هـ العدد ٣٦٥ السنة الثالثة عشرة

نتيهاه طالب بوتين بمنع شن هجمات ضد إسرائيل من الأراضي السورية



نتيهاه في لقائه مع بوتين امس.

الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن تزود هذه المعلومات. ويتوقع أن يكون نتيهاه قد طالب بوتين بالا تجري عمليات نقل أسلحة "كاسرة للتوازن" وعدم استخدام أو نقل أسلحة

أي سوء تفاهم بين قواتنا".

من جانبه، قال بوتين "إننا لن ننسى أبدا أنه يسكن في دولة إسرائيل عدد كبير جدا من المهاجرين الذين جاؤوا من الاتحاد السوفيتي السابق، ويوجد لهذا الأمر انعكاس خاص على العلاقات بين الدولتين. وكافة عمليات روسيا في المنطقة كانت تتحلى بمسؤولية كبيرة دائما". وأضاف أن هدف روسيا هو الدفاع عن سورية، مشيرا إلى أن الجيش السوري "غير قادر على فتح جبهة جديدة".

وأضاف الرئيس الروسي "إننا نعي مسألة القصف ضد إسرائيل ونحن نستتكر كل عمليات القصف هذه". لكن بوتين رفض ادعاءات نتيهاه بأنه يتم إطلاق صواريخ روسية الصنع على إسرائيل، وقال إنه "معروف لي أن عمليات القصف هذه تتم باستخدام صواريخ محلية الصنع. وفيما يتعلق بسورية، فإننا نعرف أن الجيش السوري موجود في وضع لا يسمح له بفتح جبهة جديدة، وهدفنا الأساس هو الدفاع عن الدولة السورية. ورغم ذلك، أنا أدرك قلقك وأنا مسرور جدا أنك جئت من أجل بحث كافة القضايا بصورة مفصلة".

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن نتيهاه اقترح على بوتين، خلال لقائهما المغلق، صفقة تقضي بأن تزود إسرائيل روسيا بعمليات استخباراتية مقابل قيام إسرائيل بإحباط أنشطة ضدها. ونقل موقع "واللا" الإلكتروني عن مسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي تقديرهم أنه إذا كان بجدرة إسرائيل معلومات دقيقة حول وجود نية لتنفيذ عمليات ضد قوات الجيش الروسي في سورية أو معلومات حول شخص يبحث عنه الروس، فإنه سيكون بإمكان شعبة

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتيهاه، خلال لقائه مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في موسكو أمس، الاثنين، إن "إسرائيل وروسيا مصلحة مشتركة بضمان الاستقرار في الشرق الأوسط. وأنا موجود هنا بسبب الوضع الأمني الأخذ بالتعدد أكثر عند حدودنا الشمالية".

وتأتي زيارة نتيهاه الخاطفة إلى روسيا، التي استمرت ساعات معدودة، على ضوء نقل روسيا قوات ودبابات وطائرات مقاتلة وصواريخ مضادة للطائرات إلى سورية، وتخوف إسرائيل من أن هذا الوجود الروسي في سورية سيعيق تحليق طائراتها في الأجواء السورية وسيمنعها من شن غارات ضد أهداف فيها. وشتت إسرائيل عدة غارات في السنوات الأخيرة، قالت تقارير صحافية إنها استهدفت شحنات أسلحة كانت ستنقل من سورية إلى حزب الله في لبنان.

وقال نتيهاه، وفقا لبيان صادر عن مكتبه في ختام لقائه مع بوتين، إن "إيران وسورية تسلمان التنظيم الإرهابي المتطرف الإسلامي حزب الله بأسلحة متطورة، وهي أسلحة موجهة نحونا وقد تم، على مر السنين، إطلاق آلاف الصواريخ والقذائف الصاروخية على مدننا. وفي موازاة ذلك، فإن إيران، تحت رعاية الجيش السوري، تحاول بناء جبهة إرهاب ثانية ضدنا في الجولان".

وأضاف نتيهاه أن "سياستنا تقضي بإحباط نقل هذه الأسلحة، وكذلك منع نشوء جبهة إرهاب وعمليات عدائية ضدنا من منطقة الجولان (القسم غير المحتمل). وفي هذه الظروف اعتقدت أن ثمة أهمية لمجيئي إلى هنا من أجل توضيح سياستنا وأيضاً من أجل السماح بأن لا يكون هناك

الاتحاد الأوروبي يلوح باحتمال تشديد الإجراءات ضد المستوطنات إذا صعدت إسرائيل البناء فيها

«سفراء إسرائيليون سابقون يطالبون حكومة البرازيل برفض استقبال السفير الإسرائيلي الجديد لديها كونه مستوطنا ورئيسة البرازيل تطالب نتيهاه بالتراجع عن هذا التعيين»

قال مسؤول رفيع المستوى في الاتحاد الأوروبي لإذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس الاثنين، إن عملية وضع إشارات على منتجات المستوطنات التي تسوق في دول الاتحاد ستدخل حيز التنفيذ في شهر تشرين الأول المقبل. وأوضح أن هذه العملية مستمرة منذ سنتين ونصف السنة، لكن لأن إجراءات كهذه تستوجب موافقة واسعة، فإنها باتت ناضجة الآن فقط. وأشار إلى أنه لا تزال هناك عدة أمور تقنية – قانونية ينبغي إنجازها، مثل كيفية الإشارة إلى هذه المنتجات، مؤكداً أن هذا العمل سينتهي في منتصف الشهر المقبل.

وفقا للمسؤول الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي رصد لجماءة البناء في المستوطنات ورحب بذلك، وعبر عن أمله بأن يستمر رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتيهاه، في هذه السياسة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يأخذ بالحسبان احتمال أن ترد إسرائيل على عملية وضع إشارات على منتجات المستوطنات في خلال الإعلان عن توسيع أعمال البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهدد بأنه «في هذه الحالة سنستمر في الإجراءات ضد المستوطنات، وسيكون وضع الإشارات على المنتجات البداية وحسب».

ولفت المسؤول الأوروبي إلى أنه يوجد رضى في الاتحاد الأوروبي من أن هناك مصانع غادرت المنطقة الصناعية الاستيطانية «بركان» و«بينها مصنع «صودا ستريم»، وقال إنه

صحيح أنه نتيجة لمغادرة مصانع سيفقد فلسطينيون أماكن عملهم، لكن سيكون هناك عدد كبير من المستوطنين الذين سيبقون بدون عمل وعندها سيتراجع المحفز على السكن في المستوطنات.

وقال المسؤول الأوروبي «نحن نحاول فقط أن نصلح ما فعلته حكومة إسرائيل. فهي تمنح مميزات اقتصادية للسكن خلف الخط الأخضر ونحن نحاول إجراء مقابيل ذلك».

وعقبت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي، تسيبي حوطفيلي، بفضب على أقوال المسؤول الأوروبي، وقالت إنه «يجب تسمية الأمور باسمها، ووضع إشارات هي مقاطعة ودولة إسرائيل لن تسمح بذلك». وزعمت كتلة «البيت اليهودي» اليمينية المتطرفة، في ردها بالقول «نحن نؤيد استئناف المفاوضات (مع الفلسطينيين)، لكن هذه ليست الطريقة الصحيحة» علما أن هذه الكتلة البرلمانية تمثل المستوطنين الأساس وتعلن من خلال برنامجها السياسي معارضتها لقيام دولة فلسطينية.

من جهة ثانية، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أول من أمس، الأحد، أن رئيسة البرازيل، ديلما روسيف، طالبت نتيهاه، بصفته وزير خارجية أيضا، بإلغاء تعيين رئيس مجلس المستوطنات السابق، داني دايان، سفيراً لإسرائيل في البرازيل، على خلفية سكنه في مستوطنة وكونه أحد قادة المستوطنين.

في جنوب أفريقيا وتركيا، الدكتور ألون ليثيل، سفير إسرائيل السابق في جنوب أفريقيا، إيلان باروخ، سفير إسرائيل السابق في باريس، ايلى بار نافي.

وقال ليثيل لـ«هآرتس» إنه «قلنا للبرازيليين إن دايان هو وزير خارجية المستوطنات». وأضاف أنه سوية مع السفيرين الآخرين سينشرون مقالا ضد تعيين دايان في إحدى الصحف البرازيلية الكبرى، في الأيام المقبلة.

وقالت «يديعوت أحرونوت» إنه في حال تراجع نتيهاه عن تعيين دايان سفيراً في البرازيل فإن هذا الأمر سيكون بمثابة صفة مديونية لإسرائيل ونتيهاه، لكن إذا أمر على التعيين وقبول برفض برازيلي علني ورسمي فإن أمراً كهذا من شأنه أن يعكس العلاقات بين الدولتين، علماً أن نتيهاه يرى في البرازيل، الدولة العظمى الصاعدة، غاية إستراتيجية فيما يتعلق بتعزيز العلاقات معها.

وكانت ٤٠ منظمة كبيرة في البرازيل قد وقعت مؤخرًا على عريضة، تطالب روسيف بعدم المصادقة على تعيين دايان كسفير لإسرائيل. في الوقت الذي ندد فيه أعضاء برلمان برازيليون بقرار إسرائيل تعيين مستوطن سفيراً في بلادهم، ووصفوا هذه الخطوة بأنها تشكل تحدياً للسيادة البرازيلية ولمووقف البرازيل الرسمي الذي يرى أن المستوطنات غير شرعية.

وقالت الصحيفة إن الرئيسة البرازيلية مرتت رسائل إلى إسرائيل عبر قنوات دبلوماسية، تطالب بإلغاء تعيين دايان تحسبا من أن استقبال البرازيل له سيظهرها كمن تؤيد المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. ويشار إلى أنه وفقا للقواعد الدبلوماسية، فإنه عندما تعين حكومة سفيراً فإنها تحول اسمه إلى الدولة المضيفة وتطلب موافقتها. ورغم أن رفض الدولة المضيفة استقبال سفير هو أمر نادر لكن في حال رفض سفير فإنه يتم نقل رسائل عبر قنوات دبلوماسية منعا للحرج.

وفي السياق نفسه، كشفت صحيفة «هآرتس»، أمس، عن أن مجموعة من النشطاء اليساريين الإسرائيليين، بينهم ثلاثة سفراء سابقين، توجهت إلى حكومة البرازيل وطالبتها بعدم استقبال دايان كسفير.

وذكرت الصحيفة أن أعضاء المجموعة اليسارية أجروا محادثات مع سفير البرازيل في إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأوضحوا لهما أن استقبال دايان كسفير يعني منغ شرعية دولية للمشروع الاستيطاني.

ويطلق على مجموعة اليساريين اسم «اللجنة السياسية لمنتدى منظمات السلام». والدبلوماسيون السابقون الثلاثة الذين حثوا الحكومة البرازيلية على عدم استقبال دايان كسفير هم: مدير عام وزارة الخارجية الأسبق وسفير إسرائيل

مقابلة خاصة مع عضو لجنة المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية حول المدارس الأهلية

الدكتور رياض كامل لـ "المنتدى": طلاب المدارس الأهلية يحصلون على ٣٤٪ فقط من التمويل الذي يحصلون عليه في المدارس الرسمية والحكومة تريد تقليصه أكثر!

كتب بلال ضاهر:

ناقشت الهيئة العامة للكنيست في جلسة خاصة عقدتها أمس، الاثنين، موضوع المدارس الأهلية المسيحية العربية في البلاد، التي أعلنت عن إضراب مفتوح منذ بداية العام الدراسي ولم تفتح أبوابها في مطلع شهر أيلول الحالي كباقي المدارس في البلاد، احتجاجا على تقليص الحكومة للتمويل الذي تمنحه للمدارس الأهلية وهو تمويل منخفض جدا قياسا بتمويل المدارس الحكومية.

وإدعى وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، خلال جلسة الكنيست أن سياسة وزارته تجاه المدارس الأهلية ليست عنصرية، لكنه اعتبر أن مساواة تمويل المدارس الأهلية بتمويل المدارس الحكومية سيؤدي إلى تركيز الطلاب الأقوياء في المدارس الأهلية.

وكان قداسة البابا فرنسيس قد طلب من الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، خلال لقائهما في الفاتيكان، قبل أسابيع قليلة، العمل على حل أزمة المدارس الأهلية، كما طلبت جهات كنسية في البلاد من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، التدخل ومطالبة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتيهاه، بحل هذه الأزمة خلال لقائهما في موسكو، أمس.

حول مطالب المدارس الأهلية والإضراب المفتوح فيها، أجرى «المنتدى الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع مدير مدرسة راهبات مار يوسف في الناصرة وعضو الأمانة العامة للمدارس الأهلية وعضو لجنة المفاوضات الدكتور رياض كامل.

(*) «المنتدى الإسرائيلي»: ما هي خلفية إعلان الإضراب في

المدارس الأهلية؟
كامل: «أتعبت على مدار السنوات الماضية سياسة تتمثل بتجاهل مدارسنا، ووصلنا إلى وضع لا تستطيع فيه مؤسساتنا الاستمرار في مشوارها التعليمي، من دون أن تسدد الحكومة مستحقاتها، وهذا يعني أنه يجب عليها إعادة ما تم خصمه، إضافة إلى إشراكنا في التجديدات التي تضعها وزارة التربية والتعليم، من برامج جديدة، والتي استثنينا منها كمدارس أهلية. وهذا الاستثناء يعني أن ثمة ضررا من المؤسسة نفسها والمعلمين والطلاب. ونحن رفضنا الاستمرار بهذا الوضع، لأنه من الناحية المادية وصلت المدارس إلى حد الإفلاس. يُضاف إلى ذلك عدم استعداد الوزارة من خلال محادثتنا المتواصلة للتجاوب مع مطالبنا المتعلقة بالوضع، وهذا الوضع كان في العام الدراسي الماضي، ٢٠١٤ - ٢٠١٥. وكدنا أن نبدأ السنة الدراسية الماضية أيضا بالإضراب. لكن في حينه عقدنا اجتماعات مع المديرة العامة للوزارة واستمرت لأشهر طويلة، ولم نتوصل إلى نتيجة ترضينا وترضي الأهل والطلاب. وفي بداية السنة الدراسية الحالية وقبل أن تبدأ، جرت تداخلات من جانب شخصيات رفيعة من داخل الدولة وخارجها ومن الفاتيكان أيضا وطلبت الحكومة بحل الأزمة لكن بدون جدوى. ولذلك وجدنا أنفسنا أمام خيار واحد وهو الإعلان عن الإضراب المفتوح».

(*) أليست المبالغ التي تطالبون الحكومة بتسديدها لكم هي من حق الطالب قبل أن تكون من حق المدرسة؟
كامل: «كما قلت منذ البداية، فإننا نطالب بحق الطلاب أولا. وهذا الحق هو النقطة الأساسية. وإذا حصلت المدرسة على تمويل فإن هذا يعني أنه سيتم تخفيض الأقساط المدرسية، وهذا حق للطلاب والأهالي. وعندما يتم تمويلنا وفق القانون، مثلما تمول أية مدرسة رسمية في البلاد، فهذا يصب في مصلحة الأهل والطلاب، وعندما يكون في مدارسنا يوم دراسي طويل فهذا أيضا يصب في مصلحة الطلاب. ومن الناحية المبدئية نحن لا نعمل من أجل المؤسسات فقط، وإنما من أجل المؤسسات والطلاب. وفي الواقع نحن حصلنا على بعض مطالبنا وكان آخرها اقتراح وزير المالية بدفع خمسين مليون شيكل لمؤسساتنا ولمرة واحدة. ونحن لم نرفض هذا الاقتراح، لكننا طلبنا ألا يكون هذا المبلغ لمرة واحدة وإنما أن يدفع لمدارسنا بشكل ثابت. لكن ما هو أهم من المبالغ هو النسبة. وبحسب أبحاث أجريت في الكنيست، فإن نسبة تمويل طلاب المدارس الأهلية بنسبة ٣٤٪ فقط من نسبة تمويلها للطلاب في المدارس الرسمية الحكومية».

(*) ما هي حجة الحكومة في تعاملها معكم بهذا الشكل؟
كامل: «نحن كمدارس أهلية نعرف أمرا واحدا، وهو أن مدارسنا هي تجربة ناجحة ونحن لا نريد أن نقضي عليها. والان تريد الحكومة تقليص التمويل الذي تمنحه لنا، والذي هو قليل أصلا، ويأتي التمويل تحصل عليه من أهالي الطلاب على شكل أقساط سنوية، وهذا ليس مقبولا علينا. فنحن لسنا جباة ضرائب، وإنما نحن نعمل في التعليم. لقد بلغ السيل الزبى. وما كان يحصل سنة بعد سنة أنه كنا نتوجه إلى الأهل ونطالبهم بتعويض ما كانت الوزارة تخصمه من تمويلنا. وهناك نقطة مهمة، وهي أنه جرى الاقتراح علينا أن نتحول إلى مدارس رسمية كي يتم تمويلنا بشكل كامل. وهذا يعني القضاء النهائي على مؤسساتنا، فهذه مؤسسات قائمة على مؤسسات كنسية تأسست منذ مئات السنين. وأن يأتي مدير المدرسة ويسلمها بالمجان، وأن يتنازل عن تاريخها وهويتها هو أمر غير وارد بالحسبان. وهذا الاقتراح يعني أيضا أن علينا أن ندفع ثمنا باهظا جدا أخلاقيا إضافة إلى بيع وتنازل عن أملاك المؤسسات الكنسية الموجودة في البلاد، وهذا أمر مرفوض رفضا قاطعا».

(*) هناك ناحية أخرى، هي أن المستوى التعليمي للمدارس الأهلية أعلى منه في المدارس الرسمية العربية. كامل: «لو قلنا هذا الكلام لقالوا إننا نتعجبون. لقد جردنا للتو (أمس) من جلسة في الكنيست. وجميع المتحدثين فيها، من يهود وعرب وبينهم وزراء، تحدثوا عن تميز المدارس الأهلية بتحصيل طلابها وتاريخها. لكن رغم ذلك لم يقترح أحد علينا حلا يرضينا، ويمكننا من الإعلان عن وقف الإضراب وفتح المدارس».

(*) ما هي الخطوات القادمة، خاصة وأنه تعالى تهديد بالإعلان عن إضراب عام للجمهور العربي في البلاد؟
كامل: «هذا ما قاله عضو الكنيست أيمن عودة، وأن تشارك في هذا الإضراب كافة الجماهير العربية والسلطات المحلية العربية في البلاد. ونحن نقول إننا طرحنا مطالبنا أمام وزارة التربية والتعليم، وحتى الآن لم تصلنا ردود رسمية خطية، كما أنه لا يمكننا التحدث عن اقتراحات الوزارة، وعن قبولها أو رفضها طالما لا يوجد رد رسمي وخطي».

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

التغيرات الديمغرافية في

إسرائيل - أبعد من الأرقام!

بقلم: أنطوان شلحت

لا ينبغي أن يتفق المرء تماما مع الحكم الذي أصدره رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بسن، ومفاده أن تفكك النواة المركزية للمجتمع الإسرائيلي التي كانت بمثابة حجر الزاوية في الاستيطان اليهودي قبل إقامة الدولة في مقابل تعزز من يسميهم بـ«الأقليات»، هما من العوامل الأشد تأثيرا على السياسة والاقتصاد في إسرائيل في قادم الأيام، أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه رئيس الحكومة بنيامين نتيهاه ووزير المالية موشيه كلون، وتأثير منقطع صفة استخراج الغاز الطبيعي من عرض البحر المتوسط مع شركات الاحتكار، بل وأكثر أهمية من الاتفاق بين الدول الكبرى الست وإيران حول البرنامج النووي الإيراني.

ومع ذلك فإن مقالته التي خرج فيها بهذا الحكم القاطع، والتي أرتأينا أن ننشر ترجمة كاملة لها في هذا العدد من «المنتدى الإسرائيلي» (طالع ص ٤)، تكشف أمامنا زوايا مهمة قلما يتم التطرق إليها لدى تناول الواقع القائم في إسرائيل الآن داخل حقل المعاني المستمد من استشراف إحالاته المستقبلية ولا سيما على المستوى الجغرافي. يرى بن في سياق المقالة أنه بعد أربع سنوات، سيكون فقط ٣٧،٢ بالمائة من تلامذة الصف الأول الابتدائي في إسرائيل في المدارس الرسمية- العلمانية التي يتعلمون فيها باللغة العبرية، في حين أنه قبل «سنوات جيل واحد» بلغت نسبة تلامذة إسرائيل الذين تعلموا في مثل هذه المدارس ٦٠ بالمائة. أما النسبة الباقية من تلامذة الصف الأول (نحو الثلثين) فستتعلم بعد أربع سنوات في مدارس الحريديم (اليهود المتشددون دينيا) والمدارس العربية والمدارس الرسمية- الدينية.

وبرأيي، هذا التطور يضع أمام إسرائيل تحديات كبيرة للغاية، ليس أبسطها أنه لن يكون هناك اتفاق حول «الطابع القومي» المشترك والموحد للدولة مع أوساط هذه «الأقليات».

فضلا عن ذلك، سيكون من الصعب على الجيش الإسرائيلي الاستمرار في الادعاء بأنه «جيش الشعب» حينما سوف تغدو غالبية الشبان العرب والحريديم والشابات المتدينات معييين من التجنّد في الجيش، وسيحتول هذا الأخير بالضرورة إلى «جيش سنهي»، وهذا المسار يبدو واضحا وبارزا للعيان منذ الآن على الرغم من أن رؤساء المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ينفونّه جملة وتفصيلا.

تأتي «نبوءة» بن هذه بالترزامن مع صدور عدد جديد (رقم ٦٦) من سلسلة «أوراق إسرائيلية» عن «مركز مدار» بعنوان «ديمغرافيا إسرائيل ٢٠١٥: دلالات جديدة»، أشير فيه من ضمن أمور أخرى إلى أن التقديرات الإحصائية الديمغرافية الإسرائيلية الرسمية حول العقدين المقبلين تركّز على أن ثمة تغيرات جدية متوقّعة وخصوصا فيما يتعلق بمصادر النمو السكاني، وبظاهرة تدني المجتمع اليهودي التي تقاس بأعداد المتدينين ونسبتهم من بين السكان، وبانخفاض معدلات الخصوبة، وغير ذلك من التطورات التي من المتوقع أن تتطلب مزيدا من الإنفاق الحكومي على الرفاه الاجتماعي بدل التقليصات في هذا المجال واللجوء إلى الخصخصة.

كما تم التوقف عند التغيرات المتوقّعة في وجهة التطورات الديمغرافية الأساسية في مجال تشكيلة السكان، مثل نسبة العرب في مقابل نسبة اليهود من المواطنين في إسرائيل الآن وفي المستقبل، ونسب المتدينين المتمرّمين التي تدل على اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التدين والتشدد في مقابل نسب العلمانيين من ناحية أخرى، وظاهرة الارتفاع في متوسط سنوات العمر للرجال والنساء مما يعني حسب التقديرات الرسمية للعقدين المقبلين أن تغييرات جدية ستطرأ على تركيبة القوى العاملة وعلى نسب الممتدنين المعتمدين على الدعم الحكومي وخدمات الرفاه الاجتماعي، وغير ذلك من تغيرات ديمغرافية سوف تترك أثرا عميقا على طبيعة المجتمع الإسرائيلي وعلى وجهة تطوّر اقتصاده ومناعته الاجتماعية في الحاضر والمستقبل، وأساسا على ثقافته السياسية العامة.

في واقع الأمر، فإن إسرائيل شهدت خلال الأعوام الأخيرة عدة بوادر تشبه بإحالات هذه التغيرات الديمغرافية في المستقبل، وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشددة دينيا) والدينية التقليدية، وهي تغيرات أدت وتؤدي إلى تحولات سياسية أيضا. وأكدت اجتهادات كثيرة في هذا الشأن أنه يتعيّن تناول هذه التغيرات فيما يتجاوز الأرقام الجافة. إذ إنه في ظل الوضع الذي تزاد فيه قوة المجموعات الدينية . القومية ويصاعد نفوذها السياسي، من الطبيعي أن يحدث اصطدام مع القيم الديمقراطية وحكم القانون.

وبناء على ذلك لم يكن من العجيب أن تصاعد الجدل حول موضوع الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية في أوساط الجمهور الإسرائيلي تحديدا في الآونة الأخيرة. وعلى هذه الخلفية تحديدا تجري في الكنيست على مدار الأعوام القليلة الفائتة محاولات متواترة لسن قوانين أقل ما يقال فيها إنحاء غير ديمقراطية، وجميع هذه القوانين لها غاية مشتركة واحدة، هي إقصاء الأخر واضطهاد الأقليات. وأذكر أنه حين تساءل بعض أصحاب هذه الاجتهادات: إلى أين ستصل إسرائيل مع التركيبة الديمغرافية هذه؟، سرعان ما أجابوا قائلين: «قد يكون من الصعب أن نعرف ومن الخطير أن نتنبأ، لكن الاتجاه هو نحو دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل».

ويوما بعد يوما تتراكم المؤشرات التي تثبت أن إسرائيل سائرة نحو هذا الاتجاه، برغبة منها أو رغما عنها لا يهم.

تحليلات: هدف زيارة نتنياهو لروسيا «رسم خطوط عمل عامة للعلاقات بين الجيشين الإسرائيلي والروسي في سورية»!

«لقاء المصالح المعلن بين روسيا وإيران في سورية يُستوعب في إسرائيل على أنه مؤشر أولي إلى ضعف الغرب المتزايد»* باحثان في «معهد دراسات الأمن القومي»: تقسيم سورية أمر لا يمكن منعه في المستقبل*

المحادثات مع بوتين سينعكس على شكل استقباله في البيت الأبيض في تشرين الثاني المقبل.

دعوة إسرائيلية لتقسيم سورية

نشر الباحثان في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، الوزير السابق غدعون ساعر وغايي سيبوني، مقالا في «يديعوت آخرونوت» -يوم الجمعة الماضي، اعتبرا فيه أن تقسيم سورية هو أمر لا يمكن منعه في المستقبل.

وكتبوا أنه «في جميع الأحوال، فإن أي جهد من أجل البحث عن حل للأزمة يجب أن يعترف بأن سورية، كدولة ذات سيادة، لم تعد موجودة. وفي أراضي هذه الدولة لن تقوم في المستقبل المنظور دولة واحدة ذات سيادة، مع حكم مركزي فعال».

واعتبرا أنه «لهذا السبب، ينبغي التركيز على إيجاد بديل عملي للدولة السورية وبلورة خطة قابلة للتطبيق، تكون خطوطها العامة متفقا عليها ومقبولة على من يقودون المعركة الإقليمية والعالمية. وأية خطة إستراتيجية، ستقبلو بهدف جلب الهدوء إلى سورية ورسم مستقبلها، يجب أن تنطلق من نقطة واضحة، وهي أن سورية المفككة والمقسمة لا يمكن إعادة توحيدها».

وأضافا أن سورية مقسمة حاليا «بشكل فعلي» إلى مناطق سيطرة، «وميزاتها الأساسية ديمغرافية... وفي هذه الظروف، يبدو أن تقسيم سورية إلى عدة كيانات منفصلة، على أساس إثني - ديني، هو الخطوة المطلوبة والطبيعية»، بادعاء أن من شأن ذلك أن يساهم في «استقرار الحلبة السورية ويوقف الحرب المتواصلة».

واعتبر ساعر وسيبوني أنه يجب تقسيم سورية إلى أربعة كيانات: الكيان السنّي، الذي سيسيطر على معظم الأراضي السورية؛ الكيان العلوي، الذي سيسيطر على غرب البلاد والساحل ويشمل الأقلية الشيعية؛ الكيان الدرزي في جبل العرب؛ والكيان الكردي عند منطقة الحدود مع تركيا. ودعا الاثنان إلى حماية الأقلية المسيحية المنتشرة في المدن الكبرى ولا يمكن إقامة دولة خاصة لها.

وأضافا أنه بالإمكان، لكن ليس بالضرورة، أن تدخل هذه الكيانات في اتحاد فدرالي أو كونفدرالي، وأن «تسوية هذه ستمنع الاحتكاكات بين المجموعات السكانية وتقلص احتمالات حرب متواصلة، كما أنها تزود حماية لمجمعات الأقلية من قوى إسلامية راديكالية، بينها «الدولة الإسلامية»».

وتابعوا أن لفكرة تقسيم سورية جذورا تاريخية، وأشاروا على وجه الخصوص إلى استقلال الدرور في جبل العرب لمدة سنتين تحت الانتداب الفرنسي في العام ١٩٢٠.

المسؤولين الروس تركزت الأساس حول الحلبة السورية. وربط هرتيل ذلك بزيارة نتنهاو إلى موسكو، واعتبر أنه «في الوقت الذي يتردد فيه الرئيس الأميركي، باراك أوباما، في ما إذا كان ينبغي التباحث في الاتجاهات الجديدة في سورية بصورة مباشرة مع الرئيس بوتين، يبدو أن لا توجد لدى رئيس الحكومة نتنهاو تردبات كهذه».

وأضاف هرتيل أنه على الرغم من القلق الإسرائيلي من الوجود العسكري الروسي في سورية، إلا أن النقطة الأهم بالنسبة لإسرائيل في هذا السياق تتعلق «بالسرعية الفعلية التي تحصل عليها إيران، كقوة إقليمية، لأنشطتها المختلفة في الشرق الأوسط، حتى قبل تطبيق الاتفاق النووي».

وتابع أن لقاء المصالح المعلن بين روسيا وإيران في سورية، يستوعب في إسرائيل على أنه مؤشر أولي، إزاء ضعف الغرب المتزايد، إذ ليس الولايات المتحدة فقط هي التي تواجه صعوبة في اتخاذ قرار حيال الاتجاه المفضل بالنسبة لها وتستبدل مطلبها بإسقاط الأسد بموافقة صامتة على استمرار حكمه، وإنما هذه أوروبا التي تخفي على ضوء موجات اللاجئين التي تتدفق على أبوابها وبالتأكيد فقدت الرغبة في المبادرة إلى أي خطوات في سورية».

الحفاظ على المصالح الأميركية

من جانبه، أشار رئيس جهاز الموساد الأسبق، إفرام هليفي، في مقال في «يديعوت آخرونوت»، إلى أنه «توجد لدى الجانبين (الإسرائيلي والروسي) رغبة في منع التدهور، ومن هنا ينبع القرار بإجراء اتصالات أمنية - عسكرية فورية والتي قد تتسرع وتتحوّل إلى مفاوضات حول مستقبل سورية، بما في ذلك الوجود الإيراني في أراضيها».

وأضاف هليفي أن بوتين لا يفصح عن أهدافه من التدخل العسكري في سورية، عدا عن الحفاظ على بقاء نظام الأسد، «وهو بالتأكيد يريد الاطلاع على توقعات إسرائيل، التي لا يمكن تجاهلها».

وأردف أن «واشنطن أيضا ستتابع اللقاء ونتأجه، لكي تفهم وجهة رئيس الحكومة، فهل سينشغل بالمواضيع الحالية فقط، أي السلاح المتطور الذي أعطي لسورية والإيرانيين وحزب الله والحفاظ على التفوق النوعي الإسرائيلي بالسلاح في جميع الأحوال؟ وهل سيضع إسرائيل كلاعب نشط وقوي ينبغي أن تؤخذ احتياجاته الإستراتيجية بالحسبان، خاصة فيما يتعلق بإيران؟».

وتابع هليفي أنه في هذه المحادثات يتعين على نتنهاو أن يهتم بالحلف الإسرائيلي - الأميركي «والا يصور نفسه كلاعب محايد بين الدول العظمى المتنازعة في الشرق الأوسط». وخلص إلى أن أداء نتنهاو في

بها خسائر كبيرة. ولذلك فإن التنسيق بين الجيشين الإسرائيلي والروسي له أهمية حاسمة بدءا من المرحلة الحالية.

من جانبه، كتب المراسل السياسي في صحيفة «هارتس»، باراك زايفد، يوم الجمعة الماضي، وبشكل صريح أنه «في إسرائيل يتخوفون من أن وجود طائرات مقاتلة روسية ومنظومات صاروخية روسية في سورية من شأنه أن يقيد حرية عمل سلاح الجو (الإسرائيلي) في المنطقة أو أن يتسبب بصدامات غير مقصودة بين الجيشين الإسرائيلي والروسي. ووفقا لتقارير إعلامية أجنبية، فإن سلاح الجو الإسرائيلي أغار عدة مرات في السنوات الأخيرة على شحنات أسلحة كانت في طريقها من سورية إلى حزب الله في لبنان».

وأضاف زايفد أن نتنهاو سي طرح أمام بوتين مرة أخرى تخوف إسرائيل من تزويد روسيا أسلحة لسورية، وخاصة منظومات صاروخية متطورة مضادة للطائرات، وقال بيان صادر عن مكتب نتنهاو، يوم الأربعاء الماضي، إن نتنهاو «سيستعرض التهديدات على إسرائيل بسبب ضخ متزايد للأسلحة المتطورة إلى الحلبة السورية ويسبب تسرب أسلحة فتاكة إلى حزب الله والمنظمات الإرهابية الأخرى».

وأشار زايفد إلى أن نتنهاو أجرى محادثتين هاتفيتين صعبتين مع بوتين في الشهر الأخير، حول الاتفاق النووي مع إيران، وتطرق فيها إلى نية روسيا بيع إيران صواريخ مضادة للطائرات من طراز «إس ٣٠٠»، واحتج نتنهاو على نية موسكو هذه خلال المحادثة مع بوتين. وفي أعقاب المحادثة الثانية بين الاثنین، في نهاية تموز الماضي، وبعد التوصل إلى الاتفاق النووي بصيغته النهائية، صدر عن مكنتي نتنهاو وبوتين بيانين عبرا عن مواقف متناقضة بالكامل.

تزايد شرعية إيران

أشار المحلل العسكري في «هارتس»، عاموس هرتيل، يوم الجمعة الماضي، إلى أنه منذ أن بدأ يتضح حجم الوجود العسكري الروسي في سورية، «بواسطة تسريبات أميركية وإسرائيلية»، انشغل ضباط الاستخبارات والخبراء الأكاديميون والمحللون في إسرائيل في مسألة مركزية واحدة، وهي ما إذا كان من شأن هذا الوجود العسكري أن يشكل نقطة تحول في الحرب الأهلية السورية لصالح نظام الأسد.

لكن النقطة الأساسية التي تناولها هرتيل في تحليله تتعلق بإيران. وأشار إلى تقارير نشرت مؤخرا وتحدثت عن زيارة ثانية إلى موسكو لقائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، وكتب المحلل أن التقديرات في إسرائيل هي أن مباحثات سليماني مع

الإسلام المتطرف.

أهداف زيارة نتنهاو إلى موسكو

نقل موقع «واللا» الإلكتروني، أمس، عن ضابط كبير في سلاح الجو الإسرائيلي قوله، على خلفية زيارة نتنهاو إلى موسكو، إنه في أعقاب تزايد النشاط العسكري الروسي في سورية، بدأ سلاح الجو بإنشاء هيئة لتنسيق النشاط الجوي الإسرائيلي مع الجيش الروسي، وذلك بهدف منع مشاكل بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بالتعرف على الطائرات المقاتلة، وأشار إلى أنه تنشط في المجال الجوي السوري طائرات حربية أميركية وروسية وسورية وإسرائيلية.

ووفقا لـ«واللا»، فإن هدف زيارة نتنهاو هو «رسم خطوط عمل عامة للعلاقات بين الجيشين الإسرائيلي والروسي في سورية»، وقال الضابط إن «الهدف هو الاتفاق على روح الأمور بأعلى مستوى بين إسرائيل وروسيا، وعندما ينزل هذا الاتفاق من الزعماء إلى الميدان ستبدو الأمور مختلفة. وفي نهاية الأمر فإن هذه مصلحة الجانبين».

ورافق نتنهاو في زيارته إلى موسكو كل من رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، هرتسي هليفي، والوزير زئيف إلكين، المقرب جدا من نتنهاو واستخدم وجوده لغرض الترجمة كونه من أصل روسي.

وبحسب «واللا» فإن نتنهاو سيستعرض أمام بوتين «الخطوط الحمراء الإسرائيلية» في كل ما يتعلق بالنشاط العسكري في الأراضي السورية. وتشمل هذه الخطوط إحباط إطلاق نار من الأراضي السورية باتجاه الجنود والمواطنين الإسرائيليين في منطقة هضبة الجولان المحتلة، ومنع نقل أسلحة تصفها إسرائيل بأنها «كاسرة للتوازن» من سورية إلى حزب الله، ومنع نقل أو استخدام أسلحة كيميائية.

إضافة إلى ذلك، سيستعرض هليفي معلومات استخباراتية حول ما تصفه إسرائيل بأنه تدخل إيراني في هضبة الجولان.

وقال الضابط في سلاح الجو الإسرائيلي إن «المكان الوحيد في هضبة الجولان السورية (أي الجزء غير المحتل) الذي يصدر منه إرهاب هو المنطقة التي تقع تحت سيطرة نظام الأسد. والإيرانيون يمولون، يوجهون ويدفعون هذا الإرهاب وثمة أهمية لأن يعرف الروس الصورة الكاملة».

وأضاف الضابط أن تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي تشير إلى أن وثيرة نشاط الجيش السوري ستتغير عندما يصعد المتمردون في سورية، وفي مقدمتهم تنظيم «داعش»، هجمات ضد القوات الروسية ويلحقون

قام رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنهاو، أمس الاثنين، بزيارة خاطفة إلى العاصمة الروسية موسكو، التقى خلالها بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وجاءت هذه الزيارة على خلفية موضوع واحد، هو زيادة ثقل، ديابات ومضادات جوية وطائرات مقاتلة، إلى الأراضي السورية.

وينبغي الإشارة بداية إلى أن العلاقات الإسرائيلية - الروسية جيدة، رغم وجود بعض التوترات في هذه العلاقة، التي تحكمها مصالح تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، امتنع نتنهاو عن تلبية دعوات الكرملين لزيارة موسكو كي لا يظهر بأنه يؤيد روسيا ضد الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا. كذلك فإن هناك خلافا جوهريا بين إسرائيل وروسيا حول الاتفاق النووي مع إيران وحول القضية الفلسطينية. لكن بصورة عامة، تحكم هذه العلاقة مصالح جافة للدولتين. في سياق هذه المعادلات للعلاقات الإسرائيلية - الروسية، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الحكومة الإسرائيلية أبلغت الإدارة الأميركية، منذ أسبوعين تقريبا، بشأن نية نتنهاو زيارة موسكو، على خلفية التوجس الإسرائيلي من تزايد التدخل الروسي في سورية، وخصوصا التدخل في الناحية العسكرية، وحتى أن نتنهاو تحدث حول ذلك مع وزير الخارجية الأميركي، جون كيري.

والتوجس الإسرائيلي يتركز بالأساس في احتمال تقييد ما يسميه الإسرائيليون بـ«بحرية العمل» في سورية، في إشارة إلى الغارات الإسرائيلية في سورية، خلال السنوات الأخيرة، بادعاء منع نقل أسلحة متطورة من سورية إلى حزب الله في لبنان. وتتخوف إسرائيل من أن نصب مضادات جوية روسية متطورة إلى جانب وجود طائرات حربية روسية سيمنع الطيران الحربي الإسرائيلي من تنفيذ غارات في الأراضي السورية في المستقبل. إضافة إلى ذلك، فإن المحللين العسكريين الإسرائيليين، الذين يستمدون المعلومات من أجهزة الأمن بصورة مباشرة ومتواصلة، ذكروا في أكثر من مناسبة أن لا مصلحة لإسرائيل في سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، من جهة، لكنها تريد بقاءه ضعيفا كما هي حاله الآن، من الجهة الأخرى.

من ناحية ثانية، يبدو أن الوضع في سورية التي تنهشها الحرب الأهلية العميقة، وخصوصا وجود الميليشيات الإسلامية الراديكالية، مثل تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) و«جبهة النصرة» وغيرهما، يخدم سياسة نتنهاو في الناحية الفلسطينية، وذلك على ضوء تصريحاته المتكررة التي يدعي فيها أن أي انسحاب من الضفة الغربية سيحدث فراغا تتسلل إليه تنظيمات

درعي: نتنهاو يرغب جداً في إقامة «حكومة وحدة وطنية»!

هرتسوغ: بعد مرور أكثر من مئة يوم على الحكومة الحالية لم يحقق نتنهاو الأمن وفشل في منع الاتفاق النووي مع إيران وتسبب بتدهور العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة



درعي ونتنهاو.

وأعتقد أن على إسرائيل أن تكون جزءاً من هذا المؤتمر في الوقت الذي تواصل فيه القيام بخطواتها الإنسانية حيال اللاجئين، وعليها أن تدرس دخول مراقب ومحدد لهؤلاء اللاجئين إلى أراضيها. لقد هوجمت بعنف من جانب وزراء الليكود زئيف إلكين وياريف ليفين ويسرائيل كاتس ومن جانب رئيس الحكومة أيضاً، وربما نسعي هؤلاء ماذا يعني أن تكون يهودياً، لاجئاً ومضطهداً.

أدعو إلى بلورة موقف أخلاقي إسرائيلي فيما يتعلق بما يحدث وراء الحدود. تحدثت قبل مدة مع كمال لوباني وهو مناضل من أجل الحرية في المنفى، وأحد الزعماء البارزين في المعارضة السورية من الذين حافظت على علاقة معهم منذ بدء الحرب الأهلية في سورية. لقد طالب باسم المعارضة السورية بعقد مؤتمر دولي طارئ للبحث في مشكلة الأزمة الحادة في سورية. وأنا أوافقه الرأي

إلى إسرائيل؛ كما أذكر بالعريضة التي وقعها رئيس المعارضة سنة ٢٠٠٧ (وكان هو بنيامين نتنهاو لمن نسي)، وجاء فيها أنه يحق للاجئين الذين أتوا إلى هنا من السودان أن ندافع عنهم، وأن تقديم ملجأ لهم واجب أخلاقي بالنسبة لتاريخ الشعب اليهودي وقيم الديمقراطية والإنسانية.

وتابع يقول: منذ نشوب الحرب الأهلية في سورية وأنا

إلى الانتخابات؟

وحتى في المسألة الإيرانية فشل نتنهاو في مساعيه. وبالرغم من اعتقادي أن الاتفاق خطر ويمكن أن يمنح الشرعية لمملكة الإرهاب الإيرانية ويسمح لها بالتحول إلى دولة على عتبة النووي، فإن الطريقة التي اختارها نتنهاو لمحاربة الاتفاق فشلت. وحان الأوان اليوم للتخلي عن المشاجرة العلنية مع الولايات المتحدة، والذهاب إلى المكتب البيضاوي في البيت الأبيض وإجراء نقاش عميق وجدي مثلما يجري داخل عائلة واحدة. وأن نبني في المنطقة منظومة رادعة وكابحة في مواجهة إيران، من شأنها تحسين علاقتنا الإستراتيجية والأمنية والسياسية والاستخباراتية مع الولايات المتحدة.

يتعين علينا أن نتحدث بصوت قوي عن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاتفاق على أمننا القومي. لكن من واجنا أيضاً السعي إلى التفاوض مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى الرز الأفضل على هذه المخاطر. ففي النهاية عندما ستتحقق هذه المخاطر من غير الولايات المتحدة سنطلب المساعدة منه؟ من هنا يتعين علينا السعي إلى ترسيخ التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة بدلاً من إضعافه، لأن هذا التحالف جزء من قوة الردع لدولتنا.

وبرأي هرتسوغ ثمة نجاح واحد واضح حققته حكومة نتنهاو خلال المئة يوم من عمله، هو نجاحها في قمع وسائل الإعلام الإسرائيلية؛ وتهديد حرية الصحافة في التعبير، وإساءة التعامل مع العاملين في الإذاعات. وأكد: لن نقبل بهذا الهجوم الوحشي على الديمقراطية وسنقاومه بجميع الوسائل المتوفرة لدينا.

وتطرق رئيس «المعسكر الصهيوني» وزعيم المعارضة إلى موضوع اللاجئين من سورية، فقال: لقد أثار كلامي مؤخراً بشأن موضوع اللاجئين من سورية عاصفة كبيرة. تتواصل الحرب الأهلية السورية منذ يضع سنوات وقد تسببت بكارثة إنسانية مروعة. لا يمكن ومن غير المسموح به أن نتجاهل هذه المعاناة الفظيعة. لا يستطيع اليهود أن يكونوا غير مباينين حيال تدفق مئات الآلاف على أبواب أوروبا بحثاً عن شاطئ أمان. ونحن نعرف أكثر من الجميع خطورة صمت شعوب العالم، وأقترح على جميع المنافقين الذين علت أصواتهم أن يتذكروا أن مناحيم بيغن سمح بدخول مئات اللاجئين الفيتناميين

قال وزير الاقتصاد الإسرائيلي رئيس حزب شاس آرييه درعي إنه ارتكب خطأ كبيراً عندما لم يصّر على تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة بنيامين نتنهاو بعد الانتخابات العامة الأخيرة في آذار الماضي.

وأكد درعي في تصريحات أدلى بها في نهاية الأسبوع الفائت، أن نتنهاو كان رغباً في تشكيل مثل هذه الحكومة لكنه لم يكن واثقاً من أن هذا الأمر ممكن. وأضاف أن نتنهاو يرغب جداً الآن أيضاً في إقامة حكومة وحدة وطنية لكن موقف رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» عضو الكنيست إسحاق هرتسوغ من هذا الموضوع ما يزال غير واضح.

وكان هرتسوغ نشر مؤخراً على صفحته الخاصة في شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» بياناً في مناسبة مرور مئة يوم على إقامة حكومة نتنهاو الحالية.

وقال هرتسوغ في البيان: قبل أقل من أسبوع مرت مئة يوم على تشكيل الحكومة. وكانت مئة يوم من السير إلى اللامكان، ومئة يوم في الحكم، لكن ما حصلنا عليه صفر أمن، وصفر مبادرة سياسية، وصفر في محاربة غلاء المعيشة وفي محاربة غلاء المساكن، وصفر في مواجهة إيران، وصفر في خطة الغاز وصفر في المحافظة على الديمقراطية.

وأضاف: عندما هاجمت نتنهاو كمرشح لتشكيل الحكومة قالوا لي «أعطه فرصة». والآن مع اقتراب الأيام الصعبة ويوم الغفران يجب أن نجري الحساب.

بعد مرور أكثر من مئة يوم في الحكم، لم يحقق نتنهاو الأمن. لا يوجد مخطط للغاز، وما يوجد كان من الأفضل ألا يكون موجوداً، ونحن بالتأكيد سنصوت ضده وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل إسقاطه عندما سيطرح على التصويت (طرح على التصويت وصودق عليه بأغلبية الأصوات - المحزر). وهناك ميزانية عامة للدولة من دون رؤياً، ومن دون بشرى سارة، ومن دون أمل ومن دون أي أفق للتغيير بالنسبة لشباب دولة إسرائيل وللعائلات العاملة، ولمئات الآلاف من الأولاد الجائعين والمسننين الذين يعيشون في فقر مدقع، وفور تقديم الميزانية لإقرارها في الكنيست من جانب وزير المالية موشيه كلون، أعلنت المنصة وقلت له لرئيس الحكومة إنها باعانا جميعاً. وسأنتهما هل هذا هو الأمل الذي وعدا به مواطني إسرائيل؟ وهل هذه هي الميزانية التي من أجلها ذهبوا

في ضوء تحفظ الجهات القضائية:

نتنياهو: الحكومة تملك حق توسيع تعليمات إطلاق النار وتشديد العقوبات على راشقي الحجارة!



القدس تتصدى لسياسات الاحتلال

(أب)

في القيام بعملهم بإخلاص، ولن يهابوا أحداً". ورد إردان على ناؤور بالقول "لست بحاجة إلى مواعظ أخلاقية في موضوع الحفاظ على القانون والدفاع عن المحكمة... وثمة أهمية كبيرة لأن يعرف مندوبو لجنة تعيين القضاة من يتساهل ومن يتشدد قبل تصويتهم على القضاة القلائل الذين ستنتم تفرقتهم من بين عشرات المرشحين".

وأضاف إردان "أنا أحترم جدا رئيسة المحكمة العليا، ورغم ذلك فإن التزامي الأعلى كوزير للأمن الداخلي هو العثور على أية طريقة من أجل ضمان أمن مواطني إسرائيل".

ووفقاً للقناة الثانية، فإن إردان يعترف المجتمع مع وزيرة العدل، أبيليت شاكيد، من حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، والتي ترأس لجنة تعيين القضاة، كي يستعرض أمامها قرابة ثلاثين قرار حكم صدرت في السنوات الأخيرة وفرضت "أحكاماً مخففة" على مدانين قاصرين وبالغين بشبهة إلقاء حجارة.

من جانبه، طالب رئيس نقابة المحامين في إسرائيل، المحامي إيفي نافيه، إردان بالتراجع عن مبادرته، وقال إنه "إذا كان المشرع يعتقد أنه ينبغي تشديد العقوبة فليفضل ويغير القانون وسقف العقوبة التي ينص عليها، وبعددها سيكون الجهاز القضائي والقضاة ملزمين بالعمل بموجب القانون".

وأضاف نافيه "إننا نحترم رغبة وزير الأمن الداخلي بإعادة النظام والأمن الشخصي إلى مواطني الدولة، لكننا نعتقد أنه ينبغي القيام بذلك بواسطة سن قوانين مناسبة وليس من خلال معاقبة قضاة".

يصدرونها على معتقلين بشبهة إلقاء حجارة خلال المواجهات. ونقلت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي عن إردان اعتباره أنه في الوقت الذي ينص فيه القانون على فرض عقوبة السجن لمدة قصوى تصل إلى عشرين عاماً على من يدانون بإلقاء حجارة، وأن "قوات الأمن تبذل جهوداً من أجل اجتثاث هذه الظاهرة، فإن الحلقة الأخيرة في السلسلة، المحاكم، تمس بمحاولة ردع عن يلقون الحجارة".

واقترح إردان تحويل قرارات المحاكم بشأن من يلقون الحجارة إلى اعتبار يؤخذ في الحسبان لدى اتخاذ قرار بترقية قاضٍ من محكمة الصلح إلى المحكمة المركزية. وردت ناؤور على أقوال إردان، وقالت في بيان خاص إن "الأقوال المنسوبة للوزير إردان تلائم دولاً ما كنا نريد أن نتشبه به، ولا تتشبه بها دولتنا كدولة يهودية وديمقراطية".

وأضافت أن الأفكار التي يطرحها إردان "تتناقض مع مبدأ الاستقلالية الشخصية للقاضي، الذي هو عنصر مركزي في أي نظام ديمقراطي، وتتناقض مع المبدأ المائل في قانون أساس: القضاء، الذي بموجب لا سلطة تعلق على من يمسك بصلاحيه القضاء باستثناء سلطة القانون، وإذا بدأ للسلطة التنفيذية أن قرار حكم كهذا أو ذلك مخفف أكثر مما ينبغي، فإن الطريقة المناسبة لمواجهته هي الاستئناف عليه".

واعترضت ناؤور على "محاولة تخفيف القضاة من أنه إذا لم يحكموا وفقاً لاعتقاد السلطة التنفيذية، فإنهم لن يترقوا"، وشددت على أن "قضاة إسرائيل سيستمرون

التصعيد الأمني الحاصل في القدس. وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بأن نتنياهو ضغط على المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، من أجل المصادقة على استخدام قنصاة من الشرطة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين المشاركين في المواجهات و يلقون الحجارة، مثلما تستخدم إسرائيل قنصاة الجيش في الضفة الغربية.

ووفقاً للتقارير الإعلامية الإسرائيلية، تبين خلال مداولات عقدها نتنياهو لبحث الوضع في القدس، أن هناك فرقاً بين تعليمات إطلاق النار لدى الجيش الإسرائيلي في الضفة وبين تعليمات كهذه لدى الشرطة، وأنه يحظر على الشرطة استخدام القنصاة. وأشارت "هآرتس" إلى أن "لجنة أور" الرسمية الإسرائيلية، التي حققت في أحداث هبة أكتوبر العام ٢٠٠٠، التي سقط فيها ١٣ شهيداً من المواطنين العرب في إسرائيل بغيران الشرطة، أكدت في تقريرها أن "إطلاق النار الحية، بما في ذلك إطلاق نيران قنصاة، ليس وسيلة لتفريق حشد على أيدي الشرطة. إطلاق النار الحية هو وسيلة للتعامل مع أوضاع خاصة، مثل وضع يوجد فيه خطر حقيقي ودايم على الحياة أو أثناء إنقاذ رهاثن".

المطالبة بعدم ترقية قضاة "يتساهلون" مع ملقي الحجارة

وجرى في بداية الأسبوع الماضي سجلان بين رئيسة المحكمة العليا الإسرائيلية، مريم ناؤور، ووزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، الذي طالب بعدم ترقية قضاة وصفهم بأنهم "يتساهلون" في قرارات الحكم التي

وأضاف: "نريد أن يستوعب هذا الأمر كل مواطني إسرائيل وسكان إسرائيل وقضاة إسرائيل. ورغم الاحترام الذي أكنه للمحكمة إلا أنه من حقنا وواجبنا أن نحدد هذه المعايير مثلما فعلنا فيما يتعلق بالمخالفات الجنسية. وسنحدد الحد الأدنى من العقوبة على راشقي الحجارة".

وكان نتنياهو قد أعلن يوم الأربعاء الماضي، أن حكومته تعترزم اتخاذ قرارات تقضي بتشديد التعامل مع الفلسطينيين الذين يتصدون لاعتحام غلاة المستوطنين وعناصر اليمين المتطرف للمسجد الأقصى، على خلفية المواجهات المستمرة منذ بداية الأسبوع الماضي، وأنه ستصدر توجيهات إلى أجهزة الأمن بعدم التردد في إطلاق النار على المشاركين في المواجهات.

وقال نتنياهو، خلال جولة في شارع رقم ٤٤٣؛ (القدس - موديعين - تل أبيب) وفي القدس الشرقية، "نحن بصدد تغيير السياسة، الوضع الحالي ليس مقبولاً علينا. وسنمنح الأدوات للجنود وأفراد الشرطة من أجل العمل بحزم بالغ جداً ضد من يلقون الحجارة والزجاجات الحارقة". وزار نتنياهو المكان الذي لقي فيه الكسندر ليفلوفيتش، من سكان مستوطنة "هار حوماه" في جبل أبو غنيم في جنوب القدس الشرقية، مصرعه بحادث طرق قرب بلدة صور باهر، وتدعي السلطات الإسرائيلية أنه أصيب بنبوة قلبية بعد أن أصاب حجر فلسطينيون سيارته.

وقال نتنياهو إنه "لا يمكن التمييز بين حجر يُلقى على سيارة زجمت هنا وقتل فيها مواطن إسرائيلي وبين حجر يتم إلقاؤه داخل الخط الأخضر. ونعترف بتبني تغييرات في التعليمات بشأن إطلاق النار وفي الحد الأدنى من العقوبات على من يلقون الزجاجات والحجارة".

وأضاف "اعتزمت تشديد الغرامات على القاصرين واعتلائتهم بشكل كبير، من أجل التسبب بردع شديد وليس مقبولاً أن يحدث أمر كهذا (إلقاء حجارة) في إسرائيل. أنا لا أتحدث عن الطرق الموصلة إلى القدس أو في القدس نفسها فقط، وإنما عن الجليل والنقب أيضاً... إننا نعلن الحرب ضد من يلقون الحجارة والزجاجات".

وتطرق نتنياهو إلى الوضع في الحرم القدسي، حيث تزايدت خلال ولايته اقتحامات المتطرفين اليهود وتزايدت القنصاة بأن حكومته تسعى إلى تقسيم زمني للحرم كما هي حال الحرم الإبراهيمي في الخليل، فزعم أنه "نؤيد الحفاظ على الوضع القائم، لكن يتم اختراقه طوال الوقت من جانب المشايخين الذين يتحشون في جبل الهيكل ويتعرضون للزوار اليهود. وهذا ليس مقبولاً علينا ونحن نعالج هذا الأمر أيضاً، من خلال التعاون والحوار مع الأردن، ولكن ليس معه فقط".

وفيما يتحدث نتنياهو عن "تعاون" و "حوار" مع الأردن حول الأحداث في الحرم القدسي، فإن الملك الأردني عبد الله الثاني أصدر بياناً، يوم الاثنين الماضي، حذّر فيه إسرائيل من "استفزازات أخرى" وأن من شأن ذلك أن يؤثّر على العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وأن الأردن سيكون مضطراً للقيام بخطوات، كما عبر الملك عن قلقه وغضبه الشديدين "من التدهور في القدس وخصوصاً في المسجد الأقصى".

من جهة أخرى، ذكرت "هآرتس"، يوم الخميس الماضي، أن إسرائيل بعثت في الأيام الأخيرة برسائل تهدئة إلى الأردن بصورة مباشرة وبواسطة الإدارة الأميركية، على خلفية التصعيد في الحرم القدسي.

ونقلت الصحيفة عن موظفين حكوميين قولهم إن إسرائيل أوضحت في هذه الرسائل أنه ليست لديها نية لتغيير الوضع القائم في الحرم، وادعوا أن جهات في السلطة الفلسطينية تنشر "أكاذيب" حول الموضوع رغم ذلك، يبدو أن نتنياهو يعمل باتجاه تغذية

قررت الشرطة الإسرائيلية استخدام القنصاة ضد المواطنين العرب في مناطق القرى العربية غير المعترف بها في النقب، بحجة وقوع عدة أحداث جرى فيها إلقاء حجارة باتجاه سيارات مارة في مناطق ديمونا وشقيب السلام ورهط.

ونقلت صحيفة "هآرتس"، أمس الاثنين، عن مصادر في الشرطة ووزارة العدل الإسرائيلية قولها إن قرار الحكومة باستخدام القنصاة ضد راشقي الحجارة في القدس الشرقية المحتلة سيُسيّر على النقب.

ووفقاً لتقارير إعلامية فإن الشرطة الإسرائيلية استخدمت القنصاة في القدس خلال الأيام الماضية، ويطلق القنصاة أعيرة نارية حية من نوع "روغر" باتجاه المتظاهرين، وتدعي أن هذا النوع من الأعيرة النارية ليس قاتلاً، ويستخدم بشكل واسع ضد المتظاهرين الفلسطينيين في الضفة الغربية، رغم ذلك أدى استخدام هذه الأعيرة إلى استشهاد عدد من الفلسطينيين في الماضي.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد طلب مصادقة المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، على تغيير تعليمات إطلاق النار الموجهة لأفراد الشرطة في القدس، في أعقاب تصاعد التوتر الأمني، الأسبوع الماضي.

وقد اعترض فاينشتاين، خلال مداولات عقدها نتنياهو أول من أمس، على توسيع تعليمات إطلاق النار ضد راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة، وقال إن المصادقة مؤخرًا على استخدام أعيرة "روغر" كافية وثبتت نجاعتها، ويشار إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية بدأت باستخدام أعيرة "روغر" قبل أكثر من عشرين عاماً، من أجل تكسير الإضاءة في الشوارع في بداية الأمر وتمكين قوات سرية بالتسلل إلى مواقع المواجهات وبعد ذلك تم استخدامها ضد المتظاهرين.

وفي العام ٢٠٠١، قرر المدعي العام الإسرائيلي في حينه، مناحيم فينكلشتاين، أنه ينبغي اعتبار هذه الأعيرة بأنها أعيرة نارية حية بكل ما يعني ذلك، وذلك في أعقاب مقتل فلسطينيين.

وطرحت الشرطة خلال المداولات الأخيرة حول الوضع في القدس موضوع إلقاء الحجارة في النقب، وأنها تعاملت مع هذا الأمر من خلال استخدام أسلحة لتفريق المظاهرات، لكن تقرر أن تستخدم منذ الآن أعيرة "روغر".

وستبدأ الشرطة بتنفيذ خطوات فعلية في هذا السياق وستعمل على تأهيل أفراد شرطة لاستخدام بنادق القنصاة التي تطلق أعيرة "روغر".

وذكرت الصحف الإسرائيلية الصادرة أمس، أن فاينشتاين اعترض على تحديد حد أدنى صارم من العقوبات على راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة من خلال القانون، واقترح استخدام أمر طوارئ لمدة عام يسمح برفض مثل هذه العقوبات.

وأضاف أن استخدام أمر الطوارئ سيسمح بوجود فترة اختبار سيكون بالإمكان خلالها البحث في ما إذا كانت هناك حاجة لوضع حد أدنى من العقوبات وما إذا كانت عقوبات كهذه ستكون رادعة، واعتبرت وزيرة العدل، أبيليت شاكيد، أن تحديد أمر طوارئ لمدة عام ليس كافياً وطالبت بتמידه لثلاثة أعوام.

ويتوقع أن تحسم الحكومة الإسرائيلية في هذا الأمر خلال اجتماع ستعده بعد غد الخميس.

وقالت شاكيد، وهي من حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، إنها ستسعى لإصلاح الاجتماع بعد غد حاملية مذكرة قانونية جاهزة تحدد الحد الأدنى من العقوبات على راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة لمدة ثلاث سنوات سجن.

من جانبه، قال نتنياهو إنه يريد تحديد حد أدنى للعقوبات.

تحليلات إسرائيلية:

نتنياهو وشركاؤه يحاولون التغطية على عجزهم السياسي حيال موضوع القدس بديماغوغية صاخبة!

(المحتملة) لم يخرج إلى الشوارع أو إلى مراكز الاحتكاك المعروفة حتى الآن. لكن ربما الأسوأ لا يزال أمامنا، عندما يصعد آلاف المصلين اليهود إلى القدس في عيد العرش. إن التحدي عندها سيكون أكبر بكثير".

ورأت صحيفة "هآرتس" في مقال افتتاحي خاص، أن نتنياهو وإردان وشركاءهما يحاولون التغطية على عجزهم بديماغوغية صاخبة، فثمة أسباب كثيرة للاحتجاج الشعبي الفلسطيني من بينها إصرار حكومة نتنياهو على إغلاق أي أفق سياسي، لا يمكن لإسرائيل القبول بالعنف ضد مواطنيها وجنودها، لكن ليست الحجارة هي التي تقتل بل من عدم إدخال قطعة حجارة واحدة ولا حتى حصى صغيرة إلى العاصمة، فإن العنف لن يخفي بل فقط سيتحول نحو وسائل أخرى.

وأضافت الصحيفة: ليس في استطاعة المستشار القانوني والمحاكم إرضاء نتنياهو، ومن المسموح العمل ضد الذين يمرضون حياة الناس للخطر الآن، لكن أي فعل متأخر، أو عقاب غير متوازن يبقى ممنوعاً، لكن ليس هذا ما يهم نتنياهو، بل الكلام الفارغ وتحويل الانتباه.

على جهود وسطاء دوليين لحياكة اتفاق واسع لهدنة طويلة الأمد مع إسرائيل. واهتم نتنياهو ويعلمون ومؤخراً بالتوضيح أنهما غير معنيين بأكثر من تحقيق وقف محدود لإطلاق النار، تراقفه تسهيلات في معبر كرم أبو سالم، ولكن ليس خطوات أوسع أملاً بها في غرة مثل المصادقة على إنشاء ميناء، ويبدو أنه منذ أن أدركوا في حماس أن المفاوضات مع إسرائيل لن تثمر عن أمور كثيرة، عادت الحركة إلى تشجيع نشطاء إسلاميين مرتبطين بها على القيام بأعمال عنف في القدس والضفة".

ووفقاً للمراسل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسفي يهوشوا، فإنه "في القدس بدأوا يفقدون السيطرة الأمنية، ولم يعد بالإمكان اتهام 'الفرد الذي ينفذ اعتداء' دورياً، فهذه ليست أحداثاً موضعية، وإنما هي نمط متكرر منذ فترة طويلة".

وأشار يهوشوا إلى اقتحامات المستوطنين المتكررة للحرم القدسي، وكتب أن "ما لم يحققه قتل الطفل (علي) الهيكل، إنها تشمل المنطقة الأكثر قابلية للاشتعال في العالم".

وأضاف أنه برغم الأحداث في القدس "وبرغم محاولات قيادة السلطة الفلسطينية تسخين الأجواء، وبرغم التحريض في شبكات التواصل الاجتماعي، فإن الجمهور في المناطق

بين القدس وعمان حول المصالح طوال الوقت على خلفية الواقع الإقليمي، ولذلك فإن ثمة شكاً في هذه المرحلة في ما إذا كان حتى التوتر في القدس سيقتوِّض العلاقات بين الدولتين".

وأشار هرتيل إلى أن "إلقاء الحجارة يحظى الآن بانتباه إعلامي (إسرائيلي) بسبب مقتل الكسندر ليفلوفيتش، لكن في الواقع، تجري في القدس الشرقية وأحياء خط التماس بصورة دورية انتفاضة محلية منذ صيف العام ٢٠١٤، في أعقاب خطف وقتل الشبان الإسرائيليين الثلاثة وقتل الفتى الفلسطيني (محمد أبو خضير) في حي شعفاط".

واعتبر أن "الخطوات التي نفذتها الحكومة والبلدية والشرطة أدت حتى اليوم إلى تخفيف مؤقت للتوتر وحسب، وليس إلى تهدئة حقيقية".

ورأى هرتيل أن ما يقف في خلفية تدهور الأوضاع في الحرم القدسي، قرار يعلون الإعلان عن "مجالس العلم" و"مصائب العلم" في المسجد الأقصى "تنظيمين محظورين"، وأضاف أن الأجواء في الحرم القدسي تسخن دائماً خلال "أعياد تسري"، وهو الشهر العبري الحالي الذي يخل فيه عيد رأس السنة العبرية ويوم الغفران وعيد العرش أو العظلة، وذلك "على ضوء وجود معارضة إسلامية لزيارات المصلين اليهود"، وتابع هرتيل أنه يوجد الآن سبب آخر لتدهور الوضع يتمثل بأنه "طوال شهور معدودة علقت قيادة حماس في غرة أمالا

الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، المبعدين عن الأجنحة والعناوين في العالم، لا يزالان موجودين. لكن حماس تريد أكثر من ذلك، إنها تسعى إلى تغذية الفرائز وتسخين الأجواء وإشغال الأرض وتدهور الوضع إلى انتفاضة جديدة".

وأضاف ميلمان أن "حكومة إسرائيل، بواسطة الشرطة، تحاول تفريق المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع والاعتحام والاعتقالات، وهكذا دوبالك، لكن الحكومة تواجه مشكلة، فهي تشعر بأن من واجها الرد على المشايخين والمتظاهرين من أجل الحفاظ على الشعور بالردع والمصالحة مع اليمين والراي العام، كي لا تصور بأنها ليئة وخنوقة".

وتابع ميلمان أنه في أعقاب التنديد الدولي والعربي، فإن "التخوف الأكبر في إسرائيل هو من ردود الفعل في العالم العربي المنقسم والذي يشهد حرباً أهلية دموية. والمواجهات في جبل الهيكل، أحد الأماكن المقدسة في الإسلام، قد تثير ردود فعل متتالية".

وأردف أن "ما يثير قلق إسرائيل خصوصاً هو تأثير الأحداث في القدس عموماً وفي جبل الهيكل خصوصاً على الأردن، الحليف الاستراتيجي".

من جانبه، اعتبر المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرتيل، أن "الملك (الأردني) عبد الله قلق على الرغم من حقيقة أن نتنياهو تعهد أمامه بعدم المساس بالوضع القائم بعد التوتر قبل عام، ورغم ذلك، استمر التعاون الوثيق

اعتبر محللون أمنيون إسرائيليون كثيرون أن التصعيد الأمني الحالي في القدس يأتي على خلفية سياسة إدارة الصراع، لكنهم في الوقت ذاته أكدوا أن الجانبين، إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مسؤولان عن الوضع الحالي.

ووفقاً للمحلل الأمني في صحيفة "معاريف"، يوسفي ميلمان، فإن الأحداث الأخيرة في القدس "هي نتيجة لغياب رؤياً بالنسبة إلى المستقبل وبسبب سياسة حكومة إسرائيل، وهي التعبير الأبرز عن سياسة نتنياهو ووزير الدفاع موشيه يعلون، اللذين لا يؤمنان بتقدم عملية السلام ويرسخان توجه 'صيانة الصراع' الإسرائيلي - الفلسطيني وإدارته".

وأردف أن "كلا الجانبين منشغلان بالصيانة، وكل واحد على طريقته، فالفلسطينيون معنيون بتصعيد التوتر وذلك هم يلقون الحجارة، يخرقون النظام العام ويتوجهون مع قوات الأمن. ولا يوجد تفكير أو عمل موحد في الجانب الفلسطيني، ورؤساء الوقف الإسلامي، المقربون من السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية والذين يديرون المساجد في جبل الهيكل، ليسوا معنيين بالمواجهات لكن تأثيرهم على الشبان الذين في واجهة هذه المواجهة ضئيل للغاية".

واعتبر ميلمان أن "السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن (الرئيس محمود عباس) تتطلع إلى أن تكون المواجهة دائرة على 'نار هادئة'، وأن يدوي صداها في وسائل الإعلام العالمية وفي الدول العربية، مرسله تكتيكا بأن القضية

إعداد: بروهوم جرابسي

تفكك "النواة الصلبة" في المجتمع الإسرائيلي أكثر تأثيراً على مستقبل الدولة من نتيهاهو وكحلون والغاز!

تزايد أعداد الحريديم والعرب مقابل تراجع أعداد العلمانيين- تغييرات ديمغرافية في المجتمع الإسرائيلي سوف تزداد خلال السنوات المقبلة



"اسرائيل الحريدية" .. دائرة تتسع

(رويتزر)

الكثيرين مرحليا ولا يبدو حلا عمليا.

إن المشاركة القليلة في سوق العمل، من رجال الحريديم، ومن النساء العربيات، ورفض الحريديم تدريس المنهاج المدرسي الأساسي في مدارسهم، مثل اللغة الانكليزية، وتعليم الرياضيات للفتيان من الصف السادس وما فوق، والتمييز واستضعاف جهاز التعليم العربي، كل هذا يشكل خطرا بتخفيض نسب النمو الاقتصادي.

وإذا لا يحدث انقلاب في هذا المسار، فسيتقلص عدد العاملين الذين يدفعون الضرائب وسيلقى على عاتق الدافعين دعم شرائح ضخمة تحتاج للمخصصات الاجتماعية، ولربما أن عائدات الغاز ستخفي المشكلة قليلا، لكن هذه العائدات لن تجعل من إسرائيل المملكة السعودية.

وسيتكون من الصعب على الجيش الإسرائيلي الادعاء بأنه "جيش الشعب"، حينما تكون غالبية الشبان العرب والحريديم، والشابات المتمدنات، معفين من التجنّد في الجيش، وهو بالضرورة سيتحول إلى جيش مهني، وهذا مسار واضح وبارز للعيان منذ الآن، على الرغم من نفي رؤساء الأجهزة الأمنية. أمام الانقلاب الديمغرافي الجاري فإن الجدل حول حجم عائدات الغاز، وحول الإصلاحات في البنوك، يبدو أشبه بقفاعات هوائية على وجه طوفان ضخم. إن السؤال الذي يجب أن يشغل كل إسرائيل، وبالتأكيد القيادة السياسية فيها، هو: كيف ستحيا دولة متفرقة لبقائل متخاصمة، وتعاني من قلة مشاركة في سوق العمل، وقلة تحصيل علمي، بينما النواة الصلبة التي أقامت الدولة تفككها؟، ولا يوجد سؤال أكثر أهمية منه، وبإلغ الأسف لا يوجد لدى أي شخص حل، أو حتى فكرة لطابع قومي معتدل يستوعب الجميع.

[عن مجلة "ذي ماركر" الشهرية]

النمو الاقتصادي بات أقرب إلى الركود ووزارة المالية تخفض توقعاتها!

*مكتب الإحصاء المركزي أجرى تعديلا على نمو الربع الثاني ليهبط من ٠.٣٪ إلى ٠.١٪ *تقديرات الخبراء أن النمو

في النصف الأول من العام ٢٠١٥ هو بمعدل سنوي *وزارة المالية تخفض توقعات النمو للعام الجاري من ٣.١٪ إلى ٢.٦٪*

*التضخم المالي ما زال منذ عامين "سلبيا" *أمام كل هذه التقارير تواصل خريزة الضرائب تسجيل فائض كبير نسبيا*

البند، لكن الزيادة في ضريبة العقارات كانت بسبب اربع صفقات أراض ضخمة لشوارع بناء، كذلك فإن تقسما من الزيادة كان يفعل تراجع الصادرات وعدم حصول المصدريين على مرتجعات ضريبة شراء.

وأدى الفائض المتراكم حتى في خريزنة الضرائب إلى تراجع العجز في الموازنة العامة، الذي مخطط له أن يصل إلى ٢.٩٪ في هذا العام، وحسب تقرير وزارة المالية فإن العجز في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة هبط إلى نسبة ٢.١٪ من حجم الناتج العام، ويتوقع المراقبون أن تسارع الحكومة في الأشهر الأخيرة إلى صرف مليارات كثيرة من الشواكول حتى تقربز العجز إلى ما تم التخطيط له، وقالت تقرير للمحاسب العام للدولة إن أدنى عجز هذا العام سجله شهر آب الماضي، إذ بلغ العجز ما قيمته ٥٧٠ مليون دولار.

التضخم "سلبيا"

في ظل هذه المعطيات صدر التقرير الشهري للتضخم المالي عن شهر آب الماضي، وبين أن التضخم تراجع بنسبة ٠.٢٪، وفي الأشهر الثمانية الأخيرة هبط التضخم بالنسبة ذاتها -٠.٢٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، من أيلول ٢٠١٤ وحتى آب الماضي، هبط التضخم بنسبة ٠.٤٪.

وتشير كل الدلائل إلى أن التضخم المالي سينتهي في هذا العام أيضا سلبيا، بعد أن سجل تراجعاً في العام الماضي بنسبة ٠.٢٪، إذ أن التضخم في الأشهر الأخيرة من كل عام يكون عادة بوتيرة بطيئة إلى "سلبية". وتعتبر الأوساط الاقتصادية والمالية الرسمية عن قلقها من وتيرة التضخم، التي هي بعيدة جدا عن الهدف الذي حددته السياسة الاقتصادية القائمة، ليتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، على ضوء هذا يتوقع المراقبون أن يبقى بنك إسرائيل على مستوى الفائدة البنكية القائمة منذ عدة شهور (٠.١٪)، خاصة وأن البنك كان قد قرر من قبل أن لا يجري تعديلات على الفائدة البنكية في فترة الأعياد العبرية القائمة حاليا.

وقال مكتب الإحصاء المركزي إن جدول أب قد تأثر من تراجع أسعار النفط، ومن تراجع أسعار موسمية، وخاصة الملبوسات، والفواكه الطازجة، ولكن أيضا تراجع أسعار الوقود بنسبة ٤٪، بينما ارتفعت أسعار الخضراوات الطازجة بفعل موجة الحر، كما ارتفعت أسعار البيوت للدولة إلى ٠.٨٪، وأسعار القفاهة بنحو ١.٢٪، وهو ارتفاع موسمي لمثل هذا الشهر.

فالبالطة ستستمر بنسب منخفضة، في حدود (٥١٪ في العامين الجاري والمقبل، وهذه تعد حسب تحريفات سوق العمل النسبية الأدنى التي من الممكن أن تهبط إليها البطالة، إذ أنها تشمل عاطلين من عمل مؤقتين في مرحلة انتقالية من عمل إلى آخر، ونسبة جديدة من عاطلين آخرين عن العمل هم ممن باتوا أقرب إلى جيل التقاعد ويصعب عليهم إيجاد مكان عمل يستوعبهم.

ارتفاع الضرائب متواصل

كذلك ورغم هذه التقارير، فإن وزارة المالية رفعت توقعاتها لمدادخيل الضرائب، التي تستمر في تسجيل فائض، كما يظهر في تقرير سلطة الضرائب الأخير.

وقالت الوزارة إن تقديراتها للضرائب ارتفعت من ٢٥٦ مليار شيكل (٦٦ مليار دولار)، إلى أكثر من ٢٧٠ مليار شيكل (٦٩٥ مليار دولار)، كما رفعت الوزارة تقديرات ضرائب العام الماضي من ٢٧٢ مليار شيكل (٧٠ مليار دولار) إلى قرابة ٢٨١ مليار شيكل (حوالي ٧٣ مليار دولار). وقال تقرير سلطة الضرائب الإسرائيلية إن جباية الضرائب في شهر آب الماضي، سجلت ارتفاعا بنسبة ١.٦٪، مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٤، وبلغ مجموع الضرائب ٦ مليارات دولار، وبلغ حجم الضرائب التي تمت جبايتها في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام ٤٧ مليار دولار، وهذا أعلى بنسبة ٨٪ من نفس الفترة من العام الماضي.

ونقلت الصحافة الاقتصادية عن خبراء قولهم إن الفائض المتوقع في خريزة الضرائب لهذا العام سيكون ١٠ مليارات شيكل، وهو ما يعادل تقريبا ٢.٦ مليار دولار، في حين أن التخطيط كان يقضي بجباية ٦٦ مليار دولار، بموجب سعر صرف الدولار القائم في هذه الأيام، غير أن تخفيض ضريبة المشتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪ ابتداء من اليوم الأول من الشهر المقبل، تشرين الأول، من شأنه أن يخفف من قيمة الفائض المتوقع نحو ٤٠٠ مليون دولار، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الجاري.

ورغم ذلك، فإن قسما جديدا من زيادة الضرائب التي كانت في الشهر الماضي، ناتج عن صفقات وإجراءات اقتصادية غير ثابتة، فمثلا سجلت ضريبة الأراضي في ذلك الشهر ارتفاعا بنسبة ٣ مليارات شيكل، بزيادة بنسبة ٩٢٪ عن الشهر ذاته من العام الماضي، ما يعني أن ثلث الزيادة الاجمالية جاءت من هذا

بقلم: ألوف بن- رئيس تحرير صحيفة "هارتس"

من يريد أن يفهم الاتجاه الذي تسير فيه إسرائيل، لا يحتاج للاستماع إلى خطابات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ولا إلى أن يحلل توقعات المستثمرين في أسواق المال. فهو يستطيع اختصار الوقت والاتجاه فورا إلى الجدول ١٢/٨ في كتاب الإحصاء السنوي، الذي ينشره مكتب الإحصاء المركزي، ويعرض فيه "توقعات توزيع الطلاب والطلب على المعلمين في جهاز التعليم الابتدائي". فسي ذلك الجدول، يعرض مكتب الإحصاء أعداد الطلاب في الصف الأول الابتدائي، وتوزيعهم على أجهزة التعليم المختلفة: الجهاز الرسمي، والجهاز الرسمي الديني (التيار الديني الصهيوني)، وجهاز المتدينين اليهود المتزمتين "الحريديم"، والجهاز العربي، مع توقعات للسنوات الخمس المقبلة. إن المعطيات والتوجهات في ذلك الجدول واضحة، فالنواة العلمانية في المجتمع الإسرائيلي تفككها وتقلص، ومن حولها تتسع مجموعات الأقليات: الحريديم، والمتدينون القوميون (الصهاينة)، والعرب. والشخصية التقليدية التي تظهر في البرامج التلفزيونية، وفي الثقافة الشعبية الأكثر انتشارا، وفي نماذج الأسئلة حول الشعور العام في يوم الاستقلال، وفي الأسئلة التي يطرحها (النائب) يائير لبيد (حينما كان صحافيا، على من يقابلهم: "كيف هي إسرائيل بنظرك؟"، تتلأش كلها تدريجيا، وبدلا منها ستحل صورة "القبائل" المتفرقة عن بعضها البعض، بحسب تعبير رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، فهذه القبائل لا تتخاطب في ما بينها، وتفضل كل قبيلة أن ترى نفسها، وأن تتجاهل الآخرين.

إن تفكك النواة المركزية للمجتمع الإسرائيلي التي كانت أساس الاستيطان اليهودي قبل قيام الدولة، مقابل تعزيز الأقليات، هما من العوامل الأكثر تأثيرا على السياسة والاقتصاد في إسرائيل، أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، ومن مخطط صفقة الغاز مع المحتكرين، وأكثر أهمية من الاتفاق بين الدول العظمى مع إيران. فقد أشارت الانتخابات الأخيرة إلى انتصار القبيلة، إذ عاد الحريديم ليكونوا مركز ثقل أساسيا في الائتلاف الحكومي، واتحد العرب لإقامة كتلة هي الثالثة من حيث الحجم في الكنيست، وخسر المتدينون القوميون (الصهاينة) من قوتهم في صناديق الاقتراع، ولكنهم عززوا قوتهم كجهة قيادية تعتبر الأكثر تأثيرا في الحكومة. خلال ولاية الحكومة السابقة، حاول نتنياهو ويائير لبيد، سوية مع نفتالي بينيت، إضعاف العرب والحريديم، وضربهم سياسيا واقتصاديا، فقد تم تقليص الميزانيات للحريديم، وهددهم بتجنيد شبانهم "المسواة في تحمل العبء"، بينما حاولوا التنكيل بالعرب من خلال تقييد حرية التعبير، ومخطط يرافرف لطرده عشرات آلاف البدو من القرى غير المعترف بها في النقب، وقاومت الأقليات هذه المخططات التي تم القاؤها لاحقا إلى سلة النفايات، أو أنه تمت إعدادها في الحكومة.

ففي "خطاب القبائل" الذي القاها ريفلين في شهر حزيران الماضي، ذكر أنه في النشرة الجوية التي تعرض في نشرات الأخبار التلفزيونية، لا يوجد على الخارطة بلدات حريدية، أو بلدات عربية. فإية أوهام لطيفة، إذا لم نر أم الفحم (المدينة العربية) وموديعين عيليت (مستوطنة في الضفة للحريديم) على شاشة تلفزيون البيت، فلربما سننسى وجودهم، وفي الراي الساكن لدى العلمانيين من المريج تتجاهل الأقليات، ولكن تتجاهل كهذا لن يغير الواقع وإنما يدفع به جانبا.

قبل جيل واحد، تعلم ٦٠٪ من أولاد إسرائيل في المدارس الرسمية العلمانية. وقبل عامين انخفضت هذه النسبة إلى ٤١٪، من تلاميذ الصف الأول ابتدائي، ولكن ماذا بعد؟ بحسب مكتب الإحصاء المركزي، في الوقت الذي من المتوقع أن يتقلص فيه التعليم الرسمي العلماني، فإن الصف الأول في مدارس الحريديم سيزداد عدد الطلاب سنويا فيه بنسبة ٤.٣٪، بينما في المدارس العربية ستكون

"المشهد" الاقتصادي

موجز اقتصادي

صندوق النقد الدولي:

أسعار البيوت في إسرائيل

أعلى بـ ٣٠٪ من قيمتها!

حذر صندوق النقد الدولي في تقرير أخير له من أن أسعار البيوت في إسرائيل أعلى بنسبة ٣٠٪ من قيمتها الحقيقية، وهذا التقرير الثاني الذي يصدر عن صندوق النقد في العامين الأخيرين، ويشير إلى هذا الاستنتاج.

وقال الصندوق، في ختام زيارة ممثلين عنه لإسرائيل في الأسبوعين الأخيرين، إن كل ما تطرحه الحكومة من خطط من أجل خفض الأسعار لم تأت بالففع، والأسعار تواصل ارتفاعها.

وشدد الصندوق على أن الحل الأمثل لتخفيض أسعار البيوت هو زيادة العرض، وقيل هذا تسهيل كل مسار التخطيط والمصادقة على مخططات البناء، إلا أن البنك حذر أيضا من اتخاذ إجراءات من شأنها أن تتسبب في انهيار الأسعار دفعة واحدة، فهذا سيضر بمن اشتروا بيوتا في السنوات الأخيرة.

وكان رئيس المجلس الاقتصادي القومي (هيئة حكومية) يوجين كانديل قد قال في وقت سابق إن أسعار البيوت في إسرائيل، التي سجلت في السنوات الأخيرة ارتفاعا بأكثر من ٦٠٪، باتت أعلى بنسبة ٣٠٪ من قيمتها الحقيقية، في حين قالت محافظة بنك إسرائيل كارنيت فلوغ إن الشريحة الدنيا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية (العاشرة من أصل ١٠ مراتب)، تحتاج إلى رواتب ١٤٤ شهرا لتشري بيتا، بينما الشريحة الميسورة الأعلى، تحتاج إلى ٦٠ راتبا شهريا لشراء بيت، مع الفوارق في مستوى البيت، وقال كانديل إن الجمهور يسارع إلى شراء البيوت خوفا من احتمال استمرار ارتفاع أسعار البيوت.

الصادرات تواصل تراجعها!

قال رئيس معهد الصادرات الإسرائيلية رمزي غباي، في مقابلة صحافية نشرت في الأيام الأخيرة، إن الصادرات الإسرائيلية تشهد تراجعا كبيرا في الفترة الأخيرة، خاصة في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، وبيزز التراجع بشكل خاص في قطاع التقنيات العالية، إن كانت التقليدية منها، أو الأكثر تطورا، وقال إن الصادرات الإسرائيلية كانت تضاعف نفسها في كل عقد من الزمن، من العام ١٩٨٠ وحتى العام ٢٠١٠، إلا أنه في السنوات الخمس الأخيرة، فإن حجم الصادرات يشهد جمودا، وإحيانا تراجعا.

وتابع غباي قائلًا إن التباطؤ في الصادرات تابع من أسباب كثيرة جدا، ومنها سعر صرف الدولار المتراجع، أو بسبب وتيرة التطور الصناعي، وغيرها من الأسباب، ولكن من أبرز أسباب تراجع الصادرات الإسرائيلية، هو الأزمات الاقتصادية التي تشهدها دول متطورة في العالم، وخاصة الأوروبية، إضافة إلى

الوليات المتحدة وعدد من الدول الأميركية. وكان معهد الصادرات، واتحاد الصناعيين، قد قدما لوزير الاقتصاد أرييه درعي، وثيقة للنهوض بالصادرات الإسرائيلية، وقال غباي إن معهده يهتم في هذه المرحلة بتقديم دعم خاص للمصنرين "الصغار" والمتوسطين، فهم بحاجة لدعم مباشر، منه لمواجهة تراجع الصادرات، وأيضا من أجل تطوير تلك الصناعات، لأن القسم الأكبر من الصادرات الإسرائيلية تسيطر عليه ١٠ شركات كبرى فقط.

وأشار غباي إلى أن معهد الصادرات يواصل البحث عن أسواق جديدة لشراء المنتجات الإسرائيلية، وبالإساس في الشرق الاقصى، مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية وفيتنام، وأيضا دول أخرى في أميركا الجنوبية.

ويذكر بالنسبة لتراجع صادرات التقنيات العالية، أن تقريرا صدر في الأسابيع القليلة الماضية أشار إلى انخفاض حاد نسبيا في نمو قطاع التقنيات العالية، الذي يشكل مرتكزا أساسيا لنمو الاقتصاد الإسرائيلي، وكانت نسب النمو فيه السنوية التي تراوحت ما بين ٨٪ إلى ١٣٪، تنعكس على النمو في كل الاقتصاد، وقال التقرير إن قطاع التقنيات العالية سجل في العام الماضي ٢٠١٤ نموا بنسبة ٤٪، وهذه نسبة أفضل بكثير من نسبة نمو هذا القطاع في العام الذي سبق ٢٠١٣، بـ ١.١٪، إلا أن نسب النمو هذه تشكل قلقا للاقتصاد بشكل عام.

ديون العائلات والأفراد

ترتفع بـ ١١٥ مليار دولار!

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن ديون العائلات والأفراد، بمعنى ليست ديون المشاريع الاقتصادية، حتى نهاية العام الأول من العام الجاري، قد ارتفعت بنسبة ٣.٣٪ لتصل إلى مستوي ١١٥ مليار دولار، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، وأن نحو ٨٠ مليار دولار منها في قروض اسكانية.

وقال التقرير إن حجم القروض الاسكانية ارتفع في هذه الفترة بنسبة ٢.٧٪، ليصل إلى ما يلاص ٨٠ مليار دولار، بينما ارتفع حجم القروض العادية بنسبة ٣.٦٪، لتصل إلى ما يعادل ٣٥ مليار دولار، ونسبة الارتفاع، أعلى بكثير من نسب التضخم المالي التي ما تزال دون الصفر، كما أنها أعلى من نسبة تكاثر السكان.

كما يشير البنك إلى أن الارتفاع الأعلى كان في القروض التي تم أخذها من صناديق التقاعد، إذ ارتفع حجم القروض هناك بنسبة ١.٧٪، علما أن فوائد القروض هذه بالذات أعلى من نسب الفوائد في البنوك التجارية، كما أن القروض من بطاقات الاعتماد بلغ حجمها منذ مطلع العام نحو ٣.٣ مليار دولار، وهي أيضا فيها نسب الفوائد عالية جدا، ويلجأ إليها الناس بعد أن يكون قد استفادوا كل إمكانية للحصول على قروض عادية من البنوك التجارية، حسب حساباتهم الجارية.

يذكر أن إسرائيل من الدول القليلة جدا في العالم التي تتبع نظاما في الحسابات البنكية الجارية يسمح بأن يكون الحساب الجاري مديونا ("ماينوس")، ويمتلك البنك صاحب الحساب كان لفرد أو لزوجين اعتمادا جاريا بموجب حجم الراتب الشهري والمدادخيل الأخرى وبمقدار الضمانات الأخرى التي لدى صاحب الحساب.

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي عن تخفيض توقعاتها للنمو الاقتصادي في العام الجاري ٢٠١٥ من ٢.١٪ حسب توقعات سابقة إلى ٢.٢٪ حاليا، وهذا بعد أن طرح مكتب الإحصاء المركزي تعديلا جديدا لتقديرات النمو في الربع الثاني من العام الجاري، انخفض من ٣.٠٪ حسب التقرير السابق إلى ٢.١٪ حاليا وهي نسب أقرب إلى الركود، وهذا انعكسه أيضا وتيرة التضخم المالي في العامين الأخيرين، ليكون "تضخما سلبيا"، لكن أمام كل هذه التوقعات فإن خريزة الضرائب ما تزال تسجل فائضا، ما دعا وزارة المالية إلى رفع تقديراتها لمدادخيل الضرائب في العامين الجاري والمقبل- ٢٠١٦.

وكانت مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن في الأسبوع الماضي عن تعديل تقديراته للنمو في الربع الثاني من العام الجاري، فبعد أن قال تقرير الشهر الماضي أب، إن النمو في الربع الثاني سجل ارتفاعا بنسبة ٠.٣٪، فإن التقدير الجديد يقول إن النسبة كانت أقل وبلغت ٠.٢٪، ما يعني ركودا اقتصاديا، في حين أن النمو سجل في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ١.٨٪، ورغم ذلك، فإن تقديرات الخبراء تقول إن النمو ارتفع في النصف الأول من العام الجاري ككل، بنسبة ٢.٢٪، وهي أيضا نسبة أقرب للركود الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة التكاثر السكاني في إسرائيل هي في حدود ١.٨٪.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن من أسباب تدني نسب النمو، انكماش نسبة الاستهلاك الفردي في النصف الأول من العام الجاري، ومعه تراجع الصادرات بنسبة ١.٢٪ (من دون صادرات المجوهرات)، وبيع شركات تكنولوجيا حديثة من حيث تأسيسها.

وعلى ضوء هذا التقرير قررت وزارة المالية تخفيض توقعاتها للنمو الاقتصادي للعام الجاري من ٢.١٪، حسب التوقعات السابقة، إلى ٢.٦٪ حسب التوقعات الجديدة، في حين تتوقع الوزارة أن يكون النمو في العام المقبل ٢٠١٦ في حدود ٣.٣٪، بدلا من نسبة ٣.٣٪ حسب توقعات سابقة، وقالت الوزارة إن تقديرات النمو للعام المقبل قد تتغير إلى الأحسن، في حال ثبتت مؤشرات اقتصادية مستقبلية ايجابية.

وقال تقرير الوزارة إن تقديراتها للنمو تعكس مساهمة قطاع الغاز، الذي بدأ يؤثر على نسب النمو ابتداء من النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٤، كما أشار التقرير إلى أن تعديل توقعات النمو لن تنعكس على سوق العمل،

مقاربة نظرية

الربط بين دين محدد وشعب محدد انطوى على جملة مشكلات أساسية أخلاقية ووجودية تتعلق بوجود الشعب اليهودي وأدائه طوال مسيرة التاريخ البشري!

اليهود الذين لم يدركوا أهمية مصطلح الوطن العليا ومعنى الوطن في هويتهم استهتروا أيضا بمعنى وقدمسية الوطن في هويات شعوب أخرى

بقلم: أ.ب. يهوشوع (*).

لا أعرف بالضبط ما الذي يختبئ وراء النية لتوسيع دراسات التناخ في المدارس الإسرائيلية ولتشتيع دورات تعليم شعبية في مواضيع تناخية للجمهور الواسع. كما نشر مؤخرًا. لكن إذا كان القصد من ذلك يتمثل بإغناء اللغة العبرية والتعمق في تاريخ شعب إسرائيل القديم، فهو مبارك، شريطة أن يتم من خلال قصص نقدي للعناصر الأولى المؤسسة للهوية اليهودية - الإسرائيلية. كما تبلورت في التناخ.

إن الفرضية الشائعة، التي تقول بأن قصص التوراة وأحاديث الأنبياء تشكل، على نحو جارف، قاعدة الصهيونية، هي فرضية غير دقيقة، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاهها دافيد بن غوريون ورفاقه لتعليم التناخ. فالتناخ هو مجموعة قصص متعددة الأوجه، غنية ولا نظير لها، ميثولوجيا أدبية، قانون وقضاء، ويفتقر إلى التماسك الأيديولوجي وإلى المنهج الأخلاقي المتجانس أو غير القابل للتأويل.

ومع ذلك، يبقى التناخ مصدرا ثابتا عظيم الأثر للهوية الإسرائيلية واليهودية، أكثر مما يشكله القرآن بالنسبة للمسلمين أو العهد الجديد بالنسبة للمسيحيين، ذلك أن التناخ ليس مصدر إلهام وتوجيه ديني فحسب، وإنما قومي أيضا، وبالأساس، وعليه، فإن بحثًا دقيقًا ومعتمًا في التناخ يمكن أن يكشف المصدر ويعمق الفهم بشأن بعض الإخفاقات الحادة التي مني بها الشعب اليهودي في مسار تاريخه طويل السنوات، كما بشأن بعض الإخفاقات التي قد تبرهن بالشعب اليهودي مستقبلا، لا قدر الله.

إن أية محاولة لفهم البنية الأساسية للهوية اليهودية ينبغي لها أن تنطلق من ذلك الربط الأولي بين دين محدد (صاحب إلهام، رؤيا ومشرد كونية) وشعب محدد - شعب إسرائيل. من هذه الزاوية، فإن عيد نزول التوراة هو حدث مؤسس لفهم هذا الربط. وليست ثمة أهمية للسؤال ما إذا كان ذلك حدثًا تاريخيا حصل فعليا في صحراء سيناء قبل آلاف السنين أم أنه مجرد حدث شعوري - ميثولوجي ذي مغزى ديني واسع، تبلور - في عهد الهيكل الثاني، إن صح - كتحرك الثقافي فحسب، بل لغاية عملية، يدفعني الادعاء الأخلاقي إلى وصفها بـ"الإصلاح" (ليس "إصلاح العالم" بما هو تعبير خاو واصلف، بل "إصلاح شعب إسرائيل").

وتقوم عملية البحث والاستجلاء هنا على أساس الفرضية التي عبرت عنها مرارا ومفادها أن هذا الربط المميز بين دين محدد وشعب محدد ينطوي على جملة من المشكلات الأساسية، الأخلاقية والوجودية، بما يتصل بوجود الشعب وأدائه في مسيرة التاريخ البشري وحتى يومنا هذا. وهذا ليس فقط بسبب المصائب الخظيرة والغريبة التي حلت به منذ نشأته، والتي بلغت ذروتها في الهولوكوست، وإنما أيضا بسبب حقيقة أنه لا يزال شعبا صغيرا جدا من حيث تعداده، على الرغم من سنّه المفرط، ما يزيد عن ثلاثة آلاف سنة.

بناء على هذا، من شأن البحث الاستقصائي في هذا الربط الذي حصل في

سيناء أن يعين على فهم المكونات الأساس للهوية اليهودية كما تبلورت في بداياتها ولا تزال على حالها في جوهرها، بالرغم مما انضاف إليها من مضامين عديدة ومختلفة.

هل تم في سيناء صهر الدين والشعب معا أم أصاقهما فقط؟

إذا ما تمعنا في الهوية اليهودية كما في أحشاء حاسوب، فسنبصت جهدنا المركزي في هذا الاستجلاء على محاولة فهم آلية تشغيلها، مكوناتها المادية، قبل التطرق إلى البرمجيات والملفات التي تم زرعها وتجميعها في هذه الهوية عبر الأجيال.

أما السؤال الذي يقف في صلب هذا الاستيضاح فبالإمكان صياغته، مجازيا، على النحو التالي، هل تم، لدى نزول التوراة في سيناء، صهر الدين والشعب معا، أي تبين الصاقهما / إحامهما معا فقط؟ أو، بكلمات أخرى: هل كانت درجة الحرارة في سيناء، وقت نزول التوراة، مرتفعة إلى مستوى كاف لصهر التوراة التي تلاها موسى، أو الرب، ضمن كتلة واحدة متجانسة مع قومية أو شعبية (من شعب) بني إسرائيل إلى حد يصعب من غير الممكن الفصل بين هذين المكونين، أم لم تكن درجة الحرارة في سيناء مرتفعة كفاية فتم إحام تورا إسرائيل (الدين) فقط في أحشاء القومية، أو الشعبية اليهودية، بحيث سيكون ممكنا ربما، ولو بجهود فائقة وبدرجة حرارة مضادة، ليس فقط الفصل بين هذين العنصرين، وإنما إحاق مواطنين إسرائيليين آخرين، أبناء ديانات أخرى، بالقومية الإسرائيلية أيضا؟

إن كانت هذه المسطور يؤمن بأن عملية الصهر في "جبل سيناء" (طور سيناء، جبل موسى) لم تنجح، برغم الجهود التي بذلها موسى والرب، وكل ما حصل لم يكن سوى عملية إحام بين الدين المجدد والقومية المحددة. ثمة أسباب عديدة لهذا الفشل، لكنه نجم - في رأيي - عن قصور أخلاقي مبدئي، بصورة رئيسة، كان متضمنا في عملية الإحام هذه. فالانتحاء القومي لا يمكن أن يكون مشروطا بمعتقدات، آراء أو أفكار، بل يفترض أن يكون متحررا من أي شرط، كما هو الانتحاء العائلي.

إن القاتل، أيضا، هو ابن أمه وأبيه، قد يشجبانه، يلعنانه أو يبعدها، لكنهما لا يستطيعان اجتثاثه من عائلتهما والادعاء بأنه ليس ابنهما. وكذا بالإعدام والسوس أو القاتل الجماعي - ابنان شرعيان لشعبهما. قد يُحك عليهما بالإعدام وبعدمان، لكن من غير الممكن لفظهما خارج القومية التي ينتميان إليها. رغم أفعالهما الفظيعة، كان قادة النظام النازي، جميعا، المناهين أبناء شرعيين للقومية الجرمانية وليس من حق أي ألماني التنكر لهويتهم الألمانية أو تسليم إياها. بل أكثر من هذا - من واجب الشعب الألماني الاهتمام بأبنائهم وضمان رعايتهم، في إطار الواجب الاجتماعي بشأن رعاية أية أرملة وأي يتيم.

لكن في الجانب الأخر، هناك الدين، الذي يعبد بالخلاص ويؤشر إلى الطريق العملي والأخلاقي لسلك الإنسان، لكنه لا يستطيع التوقف عند الحد القومي، بل ينبغي أن يكون متاحا ومفتوحا، بصورة فعلية، أمام أي إنسان، أيا تكن قوميته.

هكذا هي الأديان الكبرى كلها - الإسلام، المسيحية والبوذية. وإذا كان الرب وفق الديانة اليهودية هو رب الكون كله، "مالك السماء والأرض"، فمن غير الممكن أن يتوقف عند حدود قومية لشعب ما وأن يكون متاحا ولملأما لشعب واحد فقط.

إنها مسألة مبدئية، من كلا جانبيها. والمشروع الطموح والفريد الذي أطلق

في طور سيناء قد فشل حقا، لم ينجح الصهر ولم يتبق سوى الإحام الذي يتأرجح، من حين إلى آخر، على صدوع وصلاته ولا يزال يشكل، حتى يومنا هذا، مصدرا أولا وتعليم الأثر وعظيم الأثر في الخلافات السياسية، الثقافية والرواحنية في صفوف شعب إسرائيل.

إنه، في الحقيقة، خط العمق الذي يقسم، منذ القدم، الكينونة اليهودية بكل تجلياتها، بين ("لا شعب) إسرائيل إلا بتوراته" (وقد تكون هذه، أيضا، فكرة أو بشرى علمانية تقليدية) وبين "لا إسرائيل إلا بقوميته أو شعوبيته"، وكل ما يضاف إلى هذه القومية قد يكون ذا أهمية وقيمة لكنه غير ضروري لمجرد الانتماء إلى القومية. ويوضح هذا الأمر جيدا حتى في التعريف الديني لليهودي: "ابن لأم يهودية"، وليس "من يؤمن بتوراة موسى".

لكن محاولة الصهر التي لم تنجح، وكذلك الإحام المتأرجح على مرقه، تسببا وما زالا يتسببان بأضرار بنوية جوهرية في فهم القومية اليهودية

- الإسرائيلية، وخاصة في كل ما يتصل بمصطلح الوطن. فليس ثمة شعب بدون وطن. والوطن هو أساس هوية الشعب. الوطن هو المنطقة الجغرافية التي تحدد سكانها وتجعلهم شعبًا.

الوطن هو المصطلح الأكثر أهمية في الهوية القومية. في اللغة العبرية، كما في لغات أخرى أيضا، يحتل الوطن مكانة هامة، مثل الأب أو الأم اللذين يمنحان مولودها هويته ويواصلان رفده بها طوال حياته كلها. وتنطوي كلمة "وطن" بالعبرية ("موليدت" - على معنى "الولادة") ("هولداه")، لا يستطيع شعب تعريف هويته من دون وضع الوطن، على كل ما فيه من معان ودلالات، في رأس سلم الأهمية. قد تتبدل عاداته وتقاليده، آراؤه وتوجهاته، دياناته وثقافته، وحتى لغته - قد تتعرض كلها لتحوّلات وتغييرات، لكن الوطن يبقى هو الأساس الثابت غير المتغير.

مركبّ الوطن

بالطبع ينبغي أن يكون لشعب إسرائيل، أيضا، وطن. لكن، بما أن ديانة توحيدية محددة، قوية وغنية، سُلِّمَ بق، بحيث تحدد ماهية علاقته بربه، فإن على مركبّ الوطن أن يكون ضعيفا في بنىة الهوية، وتحت إمرة الرب، إشرافه وشروطه. ولذا، فمُنذ ظهور اليهودي الأول على مسرح التاريخ، أبونا إبراهيم (وليس همما ما إذا كان كذلك حَسَـا أم لا) كان أول ما تعرض له هو الموت، أو التخريب، المقصود بانتمائه الطبيعي إلى وطنه: "أذهب من أرضك ومن وطنك ومن بيت أبيك إلى الأرض التي أريك" (سفر التكوين، ١٠١٢). ثمة هنا ثلاثة مكونات جوهرية قوية تم كسرها في أية واحدة، الأرض، الوطن، بيت الأب، لتحلّ مكانها، بدلا منها، أرض هي ليست بوطن، بل بلاد مقدسة، بلاد موعودة، منطقة جغرافية ستكون تحت رحمة الرب ومرآقبته. فلا عجب، إذن، أن يكون "الصاعد الأول" هو نفسه "النازل الأول"، وأن تدعم المجاعة أرض إسرائيل، في إطار إبراهيم البلاد (التي ليست وطنًا) "هابطًا" إلى مصر ("القادِم الجديد الأول إلى أرض إسرائيل" هو سيدنا إبراهيم، طبقا للمعتقد الديني اليهودي - و"النازل" هو الوصف الذي يطلق، بالعبرية، على اليهودي الذي يغادر إسرائيل مهاجرا منها - المتخرج).

والمجاعة التي تعود إلى البلاد تدفع بحفيد إبراهيم- يعقوب- وجميع أبنائه إلى الهرب من أرض إسرائيل إلى مصر. فيبصرون هناك جميعا حتى يومهم الأخير. والعرب من أرض إسرائيل التي تربط يعقوب بوطنه تنكس في طلبه إحضار جثمانه للدفن في أرض إسرائيل، كانوا الوطن الحقيقي جدير بحضور اليهودي بعد مماته، فقط.

لماذا لم يعد يعقوب وأبناؤه إلى أرض إسرائيل بعد انتهاء فترة المجاعة في مصر؟ فالتطرق إلى مصر إلى أرض إسرائيل قصيرة ومعروفة، وكان أبناء يعقوب قد قطعوها مرارا. لدينا هنا، ثانية، مثال قاطع على ركافة وهن مصطلح الوطن المقلتين حتى بالنسبة إلى يعقوب الذي كان قد ولد فيه. بعد ثلاثة أجيال، فقط، من الوعد الإلهي الاحتفائي لإبراهيم بشأن "الوطن الإلهي" و"النسلك أعطي هذه الأرض" (سفر التكوين، ٧:١٢)، كسر "الموعودون" هذا التخصص.

والآنكى من هذا حقيقة أن شعب إسرائيل (القديم) لم يولد في وطنه، بل في بلاد ليست له، مصر. إن الرابطة الأولية بين شعب ووطنه ليست قائمة في الوسى القومي، كذلك التوراة أيضا - هوية الشعب الرحمانية - لم تنزل في الوطن. بل في منطقة وسطى، في الصحراء، في مكان لا مكان، كي لا يعيق الوطن عملية التحوّت، عملية الصهر أو الإحام ما بين الديانة الميزرة وهذا الشعب المميز.

ولهذا، فمُنذ الوصايا العشر، التي يفترض أنها تعبر عن تعليمات وأوامر أخلاقية فقط، يسارع الرب إلى التغيير، في الوصية الأولى، عن حضوره وتدخله في هوية الشعب؛ إنه مصدر القوّة التي حررت الشعب من عبوديته. لم يكن بنو إسرائيل هم الذين حرروا أنفسهم من العبودية، بل الرب هو الذي فعل. وله ينبغي أن يوجهوا شكرهم على استقلالهم وعلى قوميتهم. ولذا، يتحول الوطن المخصص من وطن طبيعي، أولي، إلى وطن موعود، وطن مشروط.

ولهذا، أيضا، وأقبل دخولهم إلى الأرض المخصصة، التي هي ليست وطنا كما ندرت، بل أرض مقدسة خاضعة لإشراف الرب، رقابته وشروطه المشددة، يدعى بنو إسرائيل إلى إبادة - لا إلى تهويد - الشعوب المقيمة في الأرض الموعودة، شعوب وقبائل تربطهم بالمنطقة الجغرافية علاقة طبيعية بين بني بشر ووطنهم. إن هذا الأمر الوحشي، المختزل في "لا تستئقّ منها نسمة" (سفر العدد، ١٦:٢٠) حيال سكان كنعان، والذي صدر بعد وقت قليل من وصية "لا تقتل"، ينبع من حقيقة لزوم إبادة سكان البلاد الأصليين كي يضمن الرب تفوقه الهوياتي على مكانة الوطن الطبيعية والأولية. وكل هذا كي لا "يخطئ" بنو إسرائيل أو "يتحيزوا" في علاقتهم الطبيعية الأولية مع الوطن، وهي علاقة تتعارض جوهريا، بل تتنافى، مع العلاقة والرابطة، من خلال الربانية، مع بلاد هي ليست وطنا، بل أرض مقدسة.

وأكثر من هذا، يشرح الرب في سفر "العدد"، من خلال موسى، أن بني إسرائيل لن يأتوا إلى بلاد قاحلة، بل إلى وطن يبنون أنفسهم من خلاله ويتطورون. ثم يعود ويؤكد: ها أنتم تصلون إلى مدن لم تبنيوها، إلى كروم لم تزرعوها، ها أنتم تصلون إلى مكان ليس منطقة خالية مهجورة، بل منطقة مسكونة، لا حق لكم فيها إلا بموجب الميثاق أو العهد الذي تقيمون مع الرب. الحق الحقيقي في الوطن هو، فقط، حق مشتق من التزام بني إسرائيل بالأمر الإلهي وتنفيذه. لا حق طبيعي لكم، ولا حق تملك بالاحتلال، بل حق مشروط، فقط. الحق الطبيعي الأولي هو حق الشعوب الأخرى المقيمة في أرض إسرائيل بموجب حقها في الوطن، ولذا يتوجب إبادتها وطردها كي لا يحصل تناخل أو اختلاط بين الحقّين المتضاربين وكسي لا يخطئ الحق الطبيعي الحق الإلهي.

هنا، يمكننا أن نشير إلى أن بني إسرائيل ظهروا أكثر إنسانية من الرب، فلم يفترقوا - خلال احتلالهم أرض إسرائيل - ذلك الجينوسايد الذي حدده

الرب لهم كمَهْمَة، سواء بدافع الشفقة أو بسبب الضعف. وهكذا، فمُنذ دخول بني إسرائيل أرض إسرائيل، بقي فيها أيضا أبناء شعوب أخرى ترى في منطقة أرض إسرائيل وطنا، بمفهومه الأولي والمقبول في العالم أجمع، وهو ما يزال مستمرا حتى يومنا هذا.

لكن هذا ليس كافيا. فاستئصال مركّب الوطن، أو تقليصه على الأقل، من هوية الشعب الإسرائيلية - اليهودية يتضح، أيضا، في الرؤية الفاسية التي أعلنت في الصحراء قبيل الدخول الفعلي إلى أرض إسرائيل. هكذا حذر موسى: إذا ما خرق الشعب أوامر الرب بعد الاستيطان في أرض إسرائيل، سواء على الصعيد الديني أو على الصعيد الأخلاقي، فسيتعرض لعقاب شديد من جانب أعدائه، الذين هم زسل الرب فعليا. وستبلغ المصائب التي ستحل بالشعب ذروتها بطرده من بلاده وتشتيته بين الشعوب.

ولكن - وهذا تجديد جوهرى - سيحافظ شعب إسرائيل، حتى خارج وطنه أيضا، على هويته ووجوده بوصفه شعب الرب. فبينما أضاع أي شعب طرد من وطنه قوميته وفقدها، حافظ بنو إسرائيل على وجودهم القومي خارج وطنهم أيضا، ذلك أن الوطن ليس شرطا ضروريا والزاميا للوجود القومي، بل مجرد شرط إضافي آخر، ونظري فقط أحيانا.

الشتات كخيار طوعي!

كان الشتات، خيار شرعي في بنية الهوية اليهودية، مهيا قبل تحقق استقلال بني إسرائيل في وطنهم، ولو لدقيقة واحدة. وعليه، فمُنذ خراب الهيكل الأول وعلى مدى الأوام ٢٥٠٠ التي مرت منذ ذلك الحين، فضّل ويفضّل كثيرون من بني إسرائيل الهجرة إلى شتات طوعي، عوضا عن التورط والفشل في بلاد تئن تحت وطأة شروط الهيبة قاسية. وقد كان الحضور اليهودي في أرض إسرائيل، وخاصة خلال الألف سنة الأخيرة، ضئيلا جدا. وعشية إعلان وعد بلفور، في العام ١٩١٧، أقام في أرض إسرائيل كلها نحو ٥٦ ألف يهودي (وفقا للموسوعة العبرية) من أصل شعب بلغ تعداده نحو ١٤ مليونا.

إن الضعف الجوهري الكامن في مصطلح الوطن بالمفهوم القومي اليهودي هو، عمليا، السبب الحقيقي للشتات، الذي تعرض لمصائب وأهوال فظيعة بلغت ذروتها في الهولوكوست. إنه الشتات الذي أنخرط وغرق فيه كثيرون من أبناء الشعب اليهودي فانصهروا، نهائيا، عن الشعب اليهودي عبر التاريخ (من أصل نحو ٤٠ ملايين يهودي في العالم في نهاية القرن الميلادي الأول انخفض عددهم، بصورة حادة، فوصل إلى مليون واحد فقط في بداية القرن الثامن عشر). الرخصة الإلهية لوجود الشتات صدرت في طور سيناء، حين أعلن أن الوطن ليس شرطا ضروريا للوجود القومي. وفي التوراة كلها، ورد ذكر كلمة وطن ٢١ مرة فقط، من بينها ١١ مرة في الحديث عن شعوب أخرى أو أناس غرباء.

ومع هذا، لم يكال النجاح كل الجهد والعمل المخططين لصهر الدين في القومية، في طور سيناء. ومن حين إلى آخر، في الصحراء، أصيب الرب بالأس من "الغادة القومية" أو من "الرعاع" (العدد، ٤:١١) الذي لتلاه أو أخرجه من مصر من أجل مشروعه الطموح، ولذا فهو يقترح على موسى، مرات عديدة، "استبدال الشعب"، هكذا صراحة، أو اقتطاع / فصل أجزاء عنيدة وغير جذرية منه، على الأقل.

وهكذا، نشهد في الصحراء، حقا، حربا أهلية دامية، إلى أن يقزر الرب، في النهاية، استبدال الجيل برثته، والقصد جيل الخارجين من مصر، بجيل آخر جديد يولد في الصحراء، جيل لا يعرف أي طعم أو معنى للوطن، قطّ، حتى لو، كان وطن العبودية في مصر ("تقيم رئيسا ونزج إلى مصر" / سفر العدد، ٤:١٤). ولذا، فقط بعد ٤٠ عاما من الرجيل والنزج، نشأ جيل جديد ربما يكون مرشحا جديرا لهذا الصهر بين الدين والقومية.

موسى لم يدخل إلى البلاد، فهو، أيضا، قتل مع الجيل الذي قُضي عليه في الصحراء، وجيد أن حصل. فلو دخل إلى أرض إسرائيل ل شاهد مشروعه الطموح ينهار، فورا. لكن الشعب الذي وصل أخيرا إلى وطنه الموعود، وسرعان ما أنشأ معه علاقات طبيعية بين شعب ومنطقته الجغرافية، بدأ يلخع عن نفسه الدين الذي الحم به، ويتضح عندئذ أن ما حصل في سيناء لم يكن سوى عملية إحام، وليست قوية بما يكفي، من هنا فصاعدا، وحتى خراب الهيكل الأول وشتات إسرائيل في بابل، تعود وتكرر جملة "فعلوا الشر في عيني الرب". ماذا تكون إذن نبوءات التحدّي التي وضعها الأنبياء أن لم تكن صومعا غاضبة ضد أبناء بني إسرائيل، أبناء شعبهم هم (وليس ضد الفلسطينيين، أو الوثنيين أو العموريين)، على انتقالهم إلى دين آخر وخلطه مع توراة موسى.

صحيح أن القومية الإسرائيلية بقيت في وطنها، أرض إسرائيل، لكن الديانة تبدلت أو أصبحت تعددية، على الأقل. كان ذلك خليطا من دين موسى، دين التوراة، وأديان محلية أخرى - أديان أوثان بعل وعشتروت.

اليهود استهتروا بمعنى وقدمسية الوطن
في هويات شعوب أخرى

إن الممن الأصلي الذي لحق بمصطلح وطن في طور سيناء لا يزال يزيد ويثير فقاعات في الهوية القومية اليهودية. فالاستهتار والانتقاص من حق الوطن كمركبّ أساس ضروري وأولي في أية هوية قومية ما زالا يسفمان ويهددان الهوية اليهودية. واليهود الذين لم يدركوا أهمية مصطلح الوطن العليا ومعنى الوطن في هويتهم استهتروا، أيضا، بمعنى وقدمسية الوطن في هويات شعوب أخرى. وقد شرعوا يتنقلون بين أوطن شعوب أخرى كما لو أنهم يتنقلون بين فنادق.

صحيح أن اليهود حاولوا التصرف كزبائن منصفين وملتزمين، لكن عبارة "السنّة القادمة في القدس"، الوطن المتخيل في دواخلم، اتاحت لهم مغادرة البلاد التي أقاموا فيها، بسهولة فائقة، كلما "ساعت ظروف الفندق"، والانتقال إلى فندق آخر، ذلك أن لبعثات الموتى سيخص، بحلول الخلاء، في أرض إسرائيل، أرض القداسة، وأن نبوءة إعادة الصمغ والمغفرة إلى الأرض المقدسة، ثانية، ستتيح لليهودي الموت في هذه البلاد التي لا يعتبرها وطنا له، انطلاقا من الإيمان بأن مستقره النهائي سيكون في أرض إسرائيل، برغم كل شيء.

فقط حين بذات اللاسامية العلمانية القومية الدومية المتوحشة تزرع أمن هذا الوجود اليهودي "الفندقي"، في نهاية القرن التاسع عشر، أخذ الوعي ينتشر: رويدا رويدا، بين "أقلية صهيونية"، بأن ثمة حاجة إلى ترميم مصطلح الوطن الذي تآذى وتشوهه بصورة جديدة في "جبل سيناء"، وتوافق ذلك مع معارضة يهودية داخلية شديدة وواسعة. إذن تنبغي محاولة إعادة بنائه من جديد وبالذات، إن أمكن، من قلب القفر، من مستنقعات مرج ابن عامر ("عيمق يزرعايل") أو من فيافي النقب، وليس من داخل "المدن والكروم التابعة لأبناء شعب آخر". كما قضى الوعد الاستفزازي في طور سيناء، ليس ثمة شك عندي في أن الضربة القاتلة التي حلت بالشعب اليهودي



ا.ب. يهوشوع.

في الحرب العالمية الثانية، والتي أسفرت عن إبادة ثلث الشعب اليهودي خلال خمس سنوات - ليس بسبب الجغرافيا، ولا بسبب الدين، ولا بسبب الأيديولوجيا، وإنما جزءا إبادة غريزية فظيعة، إبادة "جراثيم موهومة"- هي التي هرّزت وعي الشعب المسكين الذي أيقن بأنه، هو أيضا، مثل أي شعب آخر، ملزم ببناء قوميته في منطقة جغرافية، أي في وطن.

وهكذا، بينما كان يقيم في أرض إسرائيل في بداية القرن الـ ٢٠ نحو نصف بالمة من الشعب اليهودي، أصبح يقيم فيها الآن، في غضون عقد من الزمان، نحو نصف أبناء الشعب اليهودي. وهذا دليل قاطع على أن عبارة "السنّة القادمة في القدس" ليست، كما يدعى، مجرد طقس ديني رمزي يفتقر إلى أية نافلة حقيقية، بل هي خيار وجودي حقيقي تحقق فعليا، وبسرعة تاريخية مذهلة.

إن السؤال المميز بشأن مستقبل دولة إسرائيل لا يتعلق، معاذ الله، بمحاولة ترميم الصهر الذي لم ينجح في بداية الطريق، وإنما هو هل ينبغي فك الإحام، بصورة نهائية، بين الديانة اليهودية والقومية الإسرائيلية، وخصوصا على شفا التورط الماساوي في (الدولة) ثنائية القومية التي نجح ونجحز إليها، بما فيها من عمى، وبلادة وحماقة، ولكن من جزء عناد الفلسطينيين وسليبتهم أيضا.

ينبغي ألا ننسى أن الديانة اليهودية هي مركبّ عظيم القوة والأثر والدالة في الهوية والثقافة اليهودية - الإسرائيلية. ونظرا للدور الحاسم الذي لعبته كمركبّ طاغ في الهوية اليهودية خلال سنوات الشتات الطويلة، ولكنكوج لا تزال تشكل مركبا أساسيا في هوية نحو نصف الشعب المقيم خارج إسرائيل، فإن لها حضورا، قوة ومكانة عظيمة تفوق تلك التي تتمتع بها الكاثوليكية كمركبّ في الهوية الفرنسية أو الإيطالية، بل أكثر حتى من الإسلام في الهوية المصرية أو التركية.

ولهذا، ينتصب السؤال عما إذا كانت الثنائية القومية، في صيغتها الحادة أو في الصيغة الكونفدرالية الأقل وطأة، ستعيدنا حقا إلى فترة الهيكل الأول، على كل ما فيها من متهات وتزاعات، فيتفكك الإحام ما بين الدين والقومية بصورة نهائية.

ومن ضمن المؤشرات الأولى، يمكن الانتباه أيضا إلى الشراكة المستمرة - المباركة، في رأيي - للمتحمقة للمسلمين، المسيحيين والدروز مواطني إسرائيل في الهوية القومية الإسرائيلية، الأخذة في التبلور هنا بكل المفاهيم.

ثمة عرب فلسطينيون مسلمون ومسيحيون قضاة في المحكمة العليا وفي المحاكم المركزية، وثمة سفراء وقناصل من أبناء الأقليات يمثلون دولة إسرائيل بكل إخلاص، وثمة دروز قادة الوية عسكرية، وثمة عرب مسلمون ومسيحيون مديرو أقسام في المستشفيات. إن جميعهم يتحدّثون اللغة العبرية بلطلاقة، يعملون باستمرار وفق الأحكام والضوابط الداخلية للشعب الإسرائيلية المتشكلة، فيصحبون، أكثر فأكثر، أشبه بالقاضي اليهودي الأميركي الذي يفتر الدستور الأميركي ويشترك في صياغته لمصلحة الأمة الأميركية برمتها، أو بوزير الثقافة اليهودي الفرنسي الذي يساهم في صياغة وبلورة ثقافة فرنسا وتراتها.

هل ستعرض هذه السيرورة اللببعية - التي تنطوي على فرص لآفاق جديدة لكن، أيضا، على مصدر لصراعات حادة جديدة في المستقبل العاصف الذي ينتظرنا جميعا - إلى ما يؤدي إلى لجمها وإجهاضها بفعل المعارضة المتصاعدة والمتطرفة من جانب الديانات الثلاث الحاضرة في أرض إسرائيل، أم ستقوى يد المواطنة القومية على التخفيف من حدة هذه المعارضة المتوقعة؟

يشارك اليهود في الشتات، في أميركا وأوروبا، بصورة حميمة وحثيثة، في قوميات شعوب ذات أغليات غير يهودية، وقد نجحوا، بكثير من المعاني، في الفصل بين ديانتهم اليهودية ومواطنتهم وقوميتهم غير اليهودية. ولذلك، فهم لا يستطيعون التحفظ من القومية الإسرائيلية بصيغة ثنائية القومية، بصفة كانت أم واسعة، والتي ليس واضحا ما إذا كانت هي التي تجر إليها أم تتجز.

إن هذه الصيغة تطرح بديلا مفتوحا أمام المواطنين الإسرائيليين أبناء الديانات الأخرى للانخراط في إطارها، من دون أن ينتقصوا من تراث شعب إسرائيل الديني والثقافي على مر الأجيال، بل العكس: يضيفون إليها لطيفا ومزايا أخرى خاصة من لدهم، على غرار الصلات المركبة التي حصلت في تاريخ الشعب اليهودي وثقافته في الشتات مع الشعوب التي عاش بين ظهرانيها.

(*) روايي إسرائيلي، هذا المقال من مداخلة قدمت ضمن «شعائر منتصف الليل» في عيد البواكير/ شفقوت الأخير في كنيس «مجان» (رابي موسى بن نحمان) في مدينة القدس. المصدر: شبكة الانترنت. ترجمة خاصة، سليم سلامة.

متابعات

القدس الغربية: ١٠ آلاف تلميذ حريدي يتعلمون في مدارس لا تخضع لأي مراقبة أو إشراف من الدولة!



إحدى مدارس الطائفة الحريدية» في حي «مينا شعاريم» في القدس.

الدولة بالاهتمام بالتعليم الأساسي لكل ولد في الدولة وفي ظروف معقولة. ويبدو أنه لكون الحديث يدور عن أولاد حريديم، وليس كهؤلاء المرتبطين بأحزاب كبيرة ذات مصالح ضيقة، فإنه ليس ثمة من يعالج الأمر، وكانت تشير بقولها «الأحزاب الكبيرة» إلى الكتلتين الحريديتين شاس ويهدوت هتوراة» الممثلتين في الكنيست والحكومة.

وقال عدد من المسؤولين، من دون ذكر أسمائهم، إن ظاهرة هذه المدارس الخاصة هي مخالفة مزدوجة، من جهة، هناك قانون التعليم الإلزامي الذي يفرض على الأهل تسجيل أولادهم في مؤسسة تعليمية في السلطة المحلية لدى بلوغهم سن الخمس سنوات، ومن الجهة الثانية يخالف وجود هذه المدارس قانون الإشراف على المدارس، الذي يمنح فتح مؤسسات تعليمية من دون تصريح من وزارة التربية والتعليم.

وقال مسؤول مطع على جهاز التعليم الحريدي إنه «لا أحد يتعامل مع الحريديم المتطرفين، ومن هذه الناحية، ليست كل قوانين دولة إسرائيل تسري على مينا شعاريم».

ورأى رئيس مجلس سلامة الطفل في إسرائيل، الدكتور إسحاق كدمان، أن النقاش بين وزارة التربية والتعليم والسلطات المحلية حول المسؤولية عن خرق القانون «هو سبب لانعدام معالجة الظاهرة، وينبغي البدء بتطبيق القانون، لكن الوزارة والبلدية تفضلان عدم الدخول في مواجهة مع الحريديم المتطرفين، ويبدو أنه يوجد تخوف من مجموعات سياسية، التي رغم أنها لا تعتبر ضمن «الطائفة الحريدية»، لكنها ستدعمها وستدافع عنها، ربما تحسبا لاحتمال أنه في المستقبل قد تخضع هذه المجموعات للتحقيق.»

التلاميذ للغة العبرية، «رغم أنها لا تدرس بصورة منتظمة»، وقال مسؤول مطع على جهاز التعليم الحريدي بشكل عام، إنه قبل بدء النقاش حول تعليم المواضيع الأساسية، مثل الرياضيات واللغة الانكليزية والتاريخ، وقبل الحديث عن مناهج التعليم، «هناك سلسلة من المواضيع التي تعتبر بقرات مقدسة، مثل الأمان والحد الأدنى من الشروط الصحية، وعدد التلاميذ في الصف وإشراف من أي نوع على المعلمين ومؤهلاتهم، ومن الناحية التربوية، لا يوجد أي فرق تقريبا بين المدارس بمكانة «إعفاء» وبين هذه المؤسسات الخاصة. ورغم ذلك، فإنه من الناحية التنظيمية ينبغي أن يكون هناك إشراف على النوع الأول، وعلى الأقل بما يتعلق بالشروط الأساسية لتشغيل المؤسسة، بينما التيار المتعصب يفعل ما يشاء، ويسهل القول إن هذه مشكلة هؤلاء الحريديم، لكن توجد للدولة مسؤولية لتنظيم هذه الظاهرة».

وقبل ثلاث سنوات، بدأت عضو مجلس بلدية القدس عن حزب ميرتس، الدكتورة لورا فورتون، تحاول استيضاح مكانة مدارس «الطائفة الحريدية»، بعد أن استمعت إلى حكايات كالتي يرويها يسرائيل وراخيل، وقالت «توجهت إلى البلدية وإلى لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست وإلى وزارة التربية والتعليم ووزارة الرفاه، لكن لم يكن هناك أحد على استعداد لأن يتحمل مسؤولية هؤلاء الأولاد».

وأضافت أنه «لو كان الحديث عن محطة وقود خاصة لأغلقوها منذ وقت طويل، لكن لا يوجد أي مسؤول على استعداد للعمل ضد مدرسة خاصة، تشكل أحيانا خطرا على من يتعلمون فيها، ولا ينبغي أن يكون هناك خلاف حول هذا الموضوع، إذ ينبغي تطبيق قانون التعليم الإلزامي، الذي يلزم

حكومتها، ويومل مؤسسات، تلمود التوراة» المعدة لاستيعاب أبناء سن ٥ - ١٣ عاما، ومؤسسات «بيشيفوت كتانوت» (معاهد دينية صغيرة) لأبناء سن ١٤ - ١٧ عاما. أهالي التلاميذ، ولكنها تعتمد بالأساس على جمع التبرعات. وقال يسرائيل إنه «تعين علينا في كل عطلة دراسية الخروج وجمع التبرعات من الجمهور، وكان ذلك يتم في غالب الأحيان في الكنس، وكانت المنافسة تدور حول من يجمع أكبر مبلغ من التبرعات».

ويشار إلى أن الوزارات الإسرائيلية ذات العلاقة تشرف على ثلاثة أنواع من المدارس الدينية اليهودية، من الناحيتين التربوية والتنظيمية، وهي: المؤسسات الرسمية، مثل جهاز التعليم الحكومي - الديني؛ جهاز التعليم المعترف به ولكنه غير رسمي، مثل شبكات التعليم الحريدية الكبرى؛ ومؤسسات معفية من الإشراف على مناهجها، ويتفادات تمويل الدولة لأجهزة التعليم هذه وفقا لمكانتها وحجمها.

وتشكل مؤسسات التعليم الخاصة التابعة لـ«الطائفة الحريدية» مجموعة رابعة، لكنها تدار باستقلالية مطلقة. وهي ليس فقط أنها لا تخضع لأي إشراف أو مساعدة من جانب وزارة التربية والتعليم أو البلدية، وإنما لا توجد أية علاقة بينها وبين وزارة الصحة أو الدفاع المدني أو أية سلطة عامة أخرى.

وليس معروفا أية جهة طبيعة التأهيل الذي حصل عليه المعلمون والمدرّاء، كما أن التلاميذ أنفسهم ليسوا مسجلين في المؤسسات التي يتعلمون فيها. لكن من الجهة الأخرى، قال مصدر في بلدية القدس إنه من الناحية الفعلية توجد «علاقات معقدة وشائكة» بين البلدية وعدد من هذه المدارس الخاصة، وخصوصا على خلفية محاولاتها الحصول على إعفاءات في الضريبة البلدية، وهي إعفاءات تمنح للمؤسسات التعليمية. ومنع البلدية إعفاء كهذا مشروط بوجود رمز للمؤسسة وتكون وزارة التربية والتعليم مسؤولة عنه. ومن أجل تجاوز هذه العقبة، فإن البلدية تختفي بتسديد جزء من الضرائب، مقابل تسليمها قوائم بأسماء التلاميذ وإثباتات لعمل مستشارين في مجال الأمان والصحة، وقال المصدر في البلدية إن «هذا الترتيب ليس مثاليا، لكنه يمكننا من الحفاظ على أدنى مستوى من العلاقة».

ووفقا لجهات عدة، فإن التقديرات بأنه يتعلم في شبكة المدارس هذه حوالي عشرة آلاف تلميذ، تستند إلى المقارنة بين معطيات السجل السكاني ومعطيات متوفرة في قسم المعارف في البلدية. لكن العدد الدقيق لتلاميذ هذه المدارس، التي تُسمى في البلدية «التيار الحريدي المتعصب»، أو عدد المؤسسات الدقيق، ليس معروفا.

ورغم أن هذه الظاهرة معروفة لكبار المسؤولين في وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس، إلا أن السلطات المختلفة لا تسعى إلى التعامل معها. ووفق أحد المسؤولين عندما سمع بالتقديرات حول عدد تلاميذ هذه المؤسسات، إذ أنه كان يعتقد أن التلاميذ قليلين، وقال يسرائيل إن «لا أحد في الطائفة الحريدية يخفي رغبته بوجوب التهرب من السلطات. والرسالة الموجهة للتلاميذ، بمجرد بلوغهم سن الخمس سنوات، هي أنه يحظر أخذ شيكل واحد من الدولة، ويحظر التوجه إلى وزارة التربية والتعليم أو وزارة الصحة، فهؤلاء أناس يعملون في مؤسسات نجسة، ولا علاقة لنا بهم».

«مدارس من تحت الطاولة»

وقالت راخيل، التي تعلمت في إحدى هذه المؤسسات، وارتدت عن تدينها لاحقا، إنه «في الأيام جئت إلى المدرسة وقالوا لي إنه لا يوجد تعليم اليوم، وعندما سألت عن السبب، قالوا إن الدولة تجري فحوصات في المنطقة. وعندما أدركت أننا نتعلم في جهاز موجود «من تحت الطاولة» ولا توجد بينه وبين العالم الخارجي أي علاقة».

ووفقا لراخيل ويسرائيل، فإن «علاقة هذه المؤسسات مع الواقع» هي بمعرفة

تعمل في القدس مدارس لا تخضع لأي نوع من الإشراف أو المراقبة من جانب وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية أو البلدية. وإحدى هذه المدارس موجودة في حي «مينا شعاريم»، في القدس الغربية، وتبعد بنائها حوالي ٦٠٠ متر بخط هوائي عن مقر وزارة التربية والتعليم ومكتب الوزير، ونحو ١٥٠ مترا عن مبنى بلدية القدس، وعلى الرغم من هذه المسافة القصيرة، لا توجد أية معلومات لدى الوزارة أو البلدية حول هذه المدرسة، علما أن هذه المدرسة هي جزء من شبكة كبيرة من مؤسسات التعليم الحريدية.

ووصف تقرير نشرته صحيفه «هآرتس»، مطع الأسبوع الماضي، شبكة المؤسسات التعليمية هذه بأنها «مؤسسات حريدية منطرفة»، تعمل من دون الحصول على ترخيص ومن دون الحد الأدنى من إشراف الوزارة أو البلدية. رغم ذلك، فإن وجود هذه المدارس معروف للسلطات الإسرائيلية ذات العلاقة منذ فترة طويلة، ونشرت بلدية القدس، مؤخرا، لأول مرة، تقديرا حول حجم هذه المؤسسات التعليمية، تبين منه أنه يتعلم فيها عشرة آلاف تلميذ. وقال مسؤول في الوزارة إن «وزارة التربية والتعليم والبلدية تتهران منذ سنوات من مواجهة هذه المشكلة، الأخذة بالتناقم».

وتعمل هذه المدرسة في الطابقين الثالث والرابع من بناية تقع في شارع شتراوس، وتوجد في طابقين تحتها مكاتب تفتيش عن الطعام والبضائع «الحلال» بحسب الشريعة اليهودية ودايرة تسجيل الزواج ومحكمة دينية. وتبدو مقاعد وطاولات التلاميذ بأنها جيدة وبحسب المواصفات، لكن في المقابل يصعب الدخول إلى المراحل الضيقة والمزدحمة، وهي ليست مؤهلة لخدمة مئات الأولاد في سن المدارس الابتدائية، وتقول سلام البناية إلى السطح، الذي يشكل عمليا ساحة ألعاب المدرسة، رغم أنه لا توجد فيها أية منشآت، وهذه الساحة مساحتها صغيرة وهي ضيقة جدا بحيث لا يمكنها استيعاب عشرات الأولاد.

وأشارت الصحيفه إلى أن مؤسسات تعليمية أخرى موجودة في عمق حي «مينا شعاريم» وضعتها مشابه، فهي تعمل في مبان قديمة، وأحيانا في قبو بناية، توجد فيه غرف دراسية ومرابض ضيقة وساحة غير مرتبة وليست معدة ليلعب فيها عشرات الأولاد، وهذه المدارس أقرب ما تكون لـ«الغرفة» الحريدية - الأشكنازية، وهي تشبه «الكتاب» في العالم العربي، وتستخدم في هذه المدارس لغة الييديش أكثر من العبرية.

وقال تقرير أعدته وزارة الصحة الإسرائيلية بعد جولة تفتيش في إحدى هذه المدارس، قبل سنتين، إنه «تبين أن مساحة المدرسة صغيرة... الشرفات تستخدم كساحات لعب وهي غير كافية، تنقصها منتجات النظافة، وبالقرب من المؤسسة توجد حاويات النفايات، التي تخدم حاويات للأغذية ومباني سكنية، من دون إغلاق هذه الحاويات من دون إمكانية تصريف المياه لدى غسلها».

وقال شخص يدعى يسرائيل، تعلم في إحدى هذه المدارس التابعة لطائفة ستمار الحريدية المزمّته وارتد عن تدينه، إنه «لا يوجد أي أكرثات بالأولاد، باستثناء تدريسيهم المواد المقدسة، ولا أحد يهتم بعدم وجود ساحة لعب، والطعام الذي يجلبونه للتلاميذ يزعمزع الأبدان ولا أحد يهتم بسؤال الأولاد إذا تناولوا منه، فهذه أمور لا يهتمون بها. والهدف من هذه المدرسة تعليم أمور تجعلك ترتقي في السلم المقدس، ولا يتعاملون مع الأمور الحياتية».

«لا يعترفون بإسرائيل»

وتخدم هذه المؤسسات التعليمية طوائف ومجتمعات حريدية معروفة بتشددها الكبير، مثل طوائف «ستمار» و«تولدوت تهارون» و«ناطوري كارنا» وقسم من طائفة «براسلاف»، وجميعها تشكل ما يعرف باسم «الطائفة الحريدية»، التي لا تعترف بدولة إسرائيل وترفض تلقي ميرانيات من

٥٥٪ فقط من التلاميذ في إسرائيل يستخدمون الحواسيب في المدرسة، مقابل ٧٢٪ من الممتحنين بامتحانات «بيزا» في العالم عدد الحواسيب في المدارس في إسرائيل منخفض قياسا بالمعدل في دول OECD، كما أن التلاميذ الذين أظهروا قدرات جيدة على القراءة لم ينجحوا في امتحان القراءة المحوسب*

٥١، وهي أقل بـ٣ نقطة من متوسط العلامات في دول OECD. وحصل تلاميذ تشيلي وهنغاريا والبرازيل والإمارات المتحدة وكولومبيا فقط على علامات أدنى.

كذلك كان تحصيل تلاميذ إسرائيل في الامتحان الديجيتالي في موضوع الرياضيات متدينا جدا، وجاء هذا التحصيل الأدنى بين جميع دول المنظمة باستثناء تشيلي، وفي المرتبة الرابعة في أسفل القائمة بين جميع الدول التي شاركت في امتحان «بيزا».

وأشار الباحثون في OECD إلى ظاهرة تميز إسرائيل وعدة دول أخرى مثل كولومبيا وإسبانيا والإمارات المتحدة، التي رسبت فيها نسبة عالية من التلاميذ في امتحانات القراءة التي أجريت بواسطة الحاسوب، لكن هؤلاء نجحوا في الامتحان المطبوع. ويدعون في المنظمة أن هذا الأمر يدل على ما يبدو على مستوى قدرات التلاميذ المتدني في استخدام الحاسوب والإبحار في الانترنت، ما جعلهم يرسبون في الامتحان الديجيتالي رغم حصول نجاح نسبي في الامتحانات المطبوعة.

وتعقبت المنظمة أيضا تاريخ تصفح التلاميذ في إسرائيل للانترنت من أجل معرفة ما إذا كان ذلك ناجعا أم لا، وعلى سبيل المثال، إذا صادفوا مشكلة بسيطة وتطلب ذلك البحث في صفحات كثيرة من أجل حلها، وهنا أيضا تبين أن التلاميذ في إسرائيل أقل نجاعة من تلاميذ دول كثيرة في OECD. وشهدوا في المنظمة على أهمية الاستخدام الحذر والواعي والنقدي للحواسيب، وتناولوا تأثير الحواسيب في المدارس على مشكلة الطاقة في الصفوف.

كذلك حذروا في المنظمة من استخدام ضار للانترنت.

وفيما يتعلق بإسرائيل، أشار الباحثون في المنظمة إلى أن إضافة حواسيب

لصفوف تدريس الرياضيات من شأنها أن يحسن من

إضافة إلى ذلك، كانت هناك نتائج مخفطة حيال تأثير إدخال الحواسيب إلى صفوف التدريس، وإسهامها في التحصيل الدراسي لم يكن واضحا. لذلك، أشاروا في OECD إلى أنه ينبغي التركيز على تحسين نوعية جهاز التعليم إلى جانب دمج الحواسيب في الصفوف، وإلى أنه ينبغي البحث في الطريقة الأنجع لدمج وسائل ديغيتالية في الصفوف.

(عن «ذي ماركر»)

في العام ٢٠١٢، قال ٩٦٪ من التلاميذ الذين أجروا امتحانات «بيزا» إنه يوجد لديهم حاسوب واحد على الأقل في البيت، لكن ٧٢٪ منهم فقط قالوا إنهم يستخدمون الحاسوب أو الحاسوب اللوحي في المدرسة، وفي المقابل، فإن ٥٥٣٪ فقط من التلاميذ في إسرائيل يستخدمون الحواسيب في المدارس. ويظهر من التقرير أن تدرج إسرائيل جاء في المرتبة ٣٧ بين ٤٢ دولة معروفة أنه يجري فيها استخدام الحواسيب في المدارس. والوضع أسوأ فقط في لاتفيا وأرغواي وتركيا وكوريا الجنوبية وشنغهاي في الصين، علما أن تلاميذ شنغهاي تفوقوا في امتحانات المنظمة. كما أن نسبة التلاميذ الذين يستخدمون الحاسوب في المدارس أعلى منها في إسرائيل (٦٠,٦٪)، وكذلك في كوستاريكا وتشيلي، ويستخدم ٩٤٪ من التلاميذ في هولندا وأستراليا الحاسوب في المدارس، ٨٩٪ في فنلندا، ٨٠,٣٪ في روسيا، وحوالي ٨٠٪ في الأردن.

وجاءت نسبة التلاميذ في إسرائيل الذين قالوا إنهم يتصفحون الانترنت في المدارس خلال الدروس أو لغرض الاستعانة أثناء تحضير الفروض البيتية منخفضة- ٣٠,٦٪ بينما المعدل هو ٤١,٩٪ في دول OECD.

كما تبين من المعطيات أن ٩٦,٥٪ من التلاميذ في إسرائيل يوجد لديهم حاسوب واحد على الأقل في البيت، وهذه نسبة متدنية نسبيا مقابل معظم دول OECD، ومشابهة للوضع في ليتوانيا وقطر، بينما يوجد لدى ١٠٠٪ من التلاميذ في الدنمارك وفنلندا والسويد حاسوب واحد على الأقل في البيت. ورغم ذلك، فإنه يوجد في هذه المعطيات أيضا دليل على الفروق الكبيرة داخل إسرائيل، إذ أن نسبة التلاميذ الإسرائيليين الذين يوجد في بيئتهم ثلاثة حواسيب على الأقل مرتفعة نسبيا وبلغت ٤٤,٦٪.

مشن محتمل بالانضباط الدراسي

إن تحصيل تلاميذ إسرائيل في الامتحانات الديجيتالية مقلق جدا، وكانت النتيجة أنه تم تدرج تلاميذ إسرائيل في المرتبة ٢٦ بين ٣١ دولة أمحن تلاميذها بالقراءة الديجيتالية، وهو امتحان القراءة المحوسب الذي أجري إلى جانب الامتحان المطبوع، وشمل مراقبة سلوك التلميذ في طريقه إلى حل السؤال، وهذه إحدى نتائج التحصيل الأكثر انخفاضاً بين كافة دول OECD باستثناء تشيلي.

وكان متوسط العلامة لتلاميذ إسرائيل في امتحان القراءة المحوسب

في إسرائيل ٤٧ تلميذ لكل حاسوب واحد في العام ٢٠١٢. ويشار إلى أن الحديث يدور حول نسبة متوسطة، تعكس عدد الحواسيب المتوفرة للتلاميذ في كل منطقة المدرسة، وإلى أنه في مدارس كثيرة في إسرائيل لا توجد حواسيب بتاتا في الصفوف.

وتشابه نسبة عدد التلاميذ لكل حاسوب في إسرائيل النسبة في تشيلي، وهي ٤٧ تلميذ، وفي الأردن وكرواتيا، وهي ٥ تلاميذ. وهذه النسبة أفضل في رومانيا- ٦٧ تلميذ، وكذلك في الإمارات العربية المتحدة وقطر- ٢١ تلميذ، وكذلك في كولومبيا- ٣٧ تلميذ، وفي تايلاند- ٣١ تلميذ، وفي كاراخستان- ٢٣ تلميذ، وهي دول ليست أعضاء في المنظمة، والوضع فيها أفضل منه في إسرائيل العضو في المنظمة. ويوجد في أستراليا حاسوب لكل ولد، والنسبة في نيوزيلندا وبريطانيا وتشيكيا والولايات المتحدة والنرويج وليتوانيا هي أقل من تلميذتين لكل حاسوب. وهذه النسبة في إسرائيل قريبة من المتوسط في دول OECD، وهي ٤٧ تلميذ أيضا، وذلك كما يبدو بسبب المعطى غير المتكافئ في تركيا، حيث النسبة هناك هي ٤٤ تلميذ لكل حاسوب.

إضافة إلى ذلك، تبين المعطيات أيضا أن نسبة التحسن من خلال إدخال حواسيب إلى الصفوف في إسرائيل بين الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٢ هي من النسب المنخفضة بين دول المنظمة، وبلغت ٤٪ فقط. في العام ٢٠١٠، استعرض وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، غدعون ساعر، خطة لحوسبة المدارس وشملت إضافة حاسوب واحد لكل صف وربطه بالانترنت، وهي خطوة لا تسمح بأي حال لكل تلميذ، أو حتى لكل تلميذين، الدراسة مع حاسوب في الصف. وقلصت وزارتا التربية والتعليم والمالية هذه الخطة عدة مرات، ولم تطبق بكاملها حتى اليوم، وفي هذه المرحلة، تفضل وزارة التربية والتعليم أن تطلب المدارس من ذوي التلاميذ شراء حواسيب متنقلة وحواسيب لوحية «تايلت» من جيهم الخاص.

فجوة كبيرة بين البيت والمدرسة

يظهر التقرير أن البنية التحتية في المدارس متخلفة عن التكنولوجيا في جميع دول OECD، وأنه توجد فجوة كبيرة بين المحيط الديجيتالي في بيوت التلاميذ وبين ما يجري في أجهزة التربية والتعليم المختلفة، ووفقا للمنظمة، فإن هناك فجوة كبيرة جدا في دول عديدة، لكن الوضع في إسرائيل سيء بشكل خاص.

تقرير جديد لجمعية " جيشاه- مسلك "

سياسة إسرائيل ما زالت تفرض على سكان قطاع غزة حياة مشوشة وخطرة وتفتقر إلى الأمل!



غزة، جرح مفتوح.

(رويتز)

الارتباط" وفي السنوات التي تلتها، كانت مسببة رئيسة للحال التي آلت إليها الأوضاع في القطاع وفي تدهورها. رغم الواجبات الملقاة على إسرائيل تجاه سكان قطاع غزة منذ احتلاله العام ١٩٦٧، في السنوات التي سبقت تنفيذ خطة "فك الارتباط" امتنعت إسرائيل من الاستثمار في تطوير بنى تحتية مستقلة وعصرية في القطاع. في أعقاب ذلك، طوّر الاقتصاد الفلسطيني علاقة تبعية بآماكن العمل والأسواق الإسرائيلية. سكان قطاع غزة متعلقون بإسرائيل أيضاً لغرض الوصول إلى الضفة الغربية، والتي من دون الوصول إليها، لا يمكن للاقتصاد في غزة أن ينهض. كما أن القطاع متعلق بشكل كبير بالبنى التحتية الإسرائيلية. مع تنفيذ خطة "فك الارتباط"، عملت السلطات الإسرائيلية على ترويح الموقف أن قطاع غزة هو كيان مستقل منفصل عن إسرائيل وعن السلطة الفلسطينية، وأن إسرائيل لا تتحمل أي مسؤولية تجاه سكانه. هذا موقف خاطئ.

إن علاقات التبعية والسيطرة بين القطاع وإسرائيل، تلتقي على إسرائيل الواجب بعمل كل ما هو ممكن مع الأخذ بالحسبان الاعتبارات الأمنية الشرعية لإسرائيل. بهدف إتاحة المجال لسكان قطاع غزة بممارسة حياة مدنية طبيعية. بعد عشر سنوات منذ "فك الارتباط"، حان الوقت لإزالة التقييدات المفروضة على التنقل، المرفوضة وغير اللازمة، وتبني طريق تمنح الأمل لسكان المنطقة، فلسطينيين وإسرائيليين على حد سواء.

التابعة للقطاع، حتى عمق ٦ أميال بحرية من الشاطئ، وأحياناً كان يتم تقليص هذه المساحة إلى ٣ أميال بحرية فقط. أيضاً هذه التقييدات يتم فرضها بواسطة إطلاق النار على من يخزقها. بالإضافة للخطر على حياة الناس، تقلص هذه التقييدات بشكل كبير إنتاج فرع صيد الأسماك في القطاع.

سياسة مرفوضة

في السنوات العشر الأخيرة منذ تنفيذ خطة "فك الارتباط" شهدتا دورات قتالية متتالية. سنوات فرض الإغلاق على قطاع غزة لم تؤد إلى تطبيق الرؤيا الإسرائيلية بأن الإغلاق سيؤدي إلى نقل السلطة في القطاع إلى جهات معتدلة، وبالتأكيد لم تساعد في زيادة أمن سكان المنطقة. أكثر من ٧٠٪ من سكان القطاع يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية وقراءة ٥٧٪ يعانون من انعدام الأمن الغذائي. نسبة البطالة تصل إلى أكثر من ٤٠٪ ونسبتها في أوساط الشباب تصل إلى ٦٠٪. القطاع يعاني من جمود اقتصادي خطير والنتاج القومي للفرد أقل مما كان عليه قبل عشر سنوات. يضاف إلى ذلك النقص الكبير في الكهرباء، في مياه الشرب، في البنى التحتية. على سبيل المثال، يعاني القطاع من النقص في مئات المدارس وعشرات آلاف الوحدات السكنية. حتى وإن كانت إسرائيل لا تتفرد بالمسؤولية عن هذا الوضع، لكن قراراتها في السنوات السابقة لخطة "فك

الضفة الغربية وتسويق محدود للبندورة والبادنجان في إسرائيل وذلك بسبب "السنة السيئة" (شميطاه) بموجب الديانة اليهودية. مع ذلك، بسبب التقييدات والحصص المخصصة بموجب هذه التصاريح، وكذلك بسبب تكاليف نقل البضائع وتعقيدياته، بقي حجم التسويق محدود جداً، والفائدة الاقتصادية الناجمة عنه حالياً قليلة وتقتصر على أشخاص قليلين

تقييدات التنقل داخل غزة وفي مياها الإقليمية

تفرض إسرائيل تقييدات على التنقل أيضاً داخل القطاع. قوات الجيش الإسرائيلي المنتشرة خلف الجدار تطلق النار، وأحياناً تتسبب بالقتل، وذلك بهدف تطبيق المنع الذي فرضته إسرائيل على الدخول للأراضي كممنطقة عازلة والممتدة على بعد ٣٠٠ متر من الحدود وعلى طولها. رسمياً، يسمح للفلاحين بالوصول إلى الأراضي الواقعة على بعد مسافة ١٠٠ متر من الجدار لفلاحتها، لكن عملياً، محاولات الجيش الإسرائيلي للتمييز بين الفلاحين وغير الفلاحين الذين يدخلون إلى هذه المنطقة، دون وجود آلية تنسيق، تشكل خطراً على حياة الناس، وبشكل فعلي، يمنع الجيش فلاحه هذه الأراضي، ويمس بمعيشة اصحاب الأرض وبحجم الإنتاج الزراعي الذي ينتج في القطاع. تسمح إسرائيل لصيادي غزة بالإبحار في المياه الإقليمية

تقييدات على تنقل الأشخاص
منذ تنفيذ خطة "فك الارتباط"، تصمر إسرائيل على أنها غير ملائمة بالسماح بالتنقل من قطاع غزة واليهما عبر المعابر التي تخضع لسيطرتها، وتتبع سياسة بموجبها التنقل متاح فقط كمعروف استثنائي يخضع لمعايير ضيقة. المنع الجارف على التنقل بين قطاع غزة وإسرائيل يعزل مئات الآلاف من سكان قطاع غزة عن أقربائهم ويسلب الكثيرين فرص العمل، والفرصة في التعليم والتطور المهني والشخصي. ويشكل منع تنقل الأشخاص بين غزة والضفة لينة أخرى في "سياسة الفصل" التي تهدف إلى خلق فصل وعزل تام بين شطري المنطقة الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. ويؤدي ذلك للمس ليس بحقوق الأفراد فحسب، بل تمس هذه السياسة أيضاً بقدرة عموم الفلسطينيين على تنمية الاقتصاد، المجتمع والثقافة، وهي من الشروط الأساسية لتحقيق حقهم في تقرير المصير وللمتعم بحقوق الإنسان الأخرى.

بسبب التقييدات الصارمة، أصبح معبر رفح الذي يخضع للسيطرة المصرية هو المنفذ الوحيد تقريباً لتنقل الأشخاص من قطاع غزة إلى الخارج. ومنذ تبدل السلطة في مصر في تموز ٢٠١٣ تقوم السلطات المصرية بفرض تقييدات على التنقل عبر معبر رفح بشكل كبير، وكثيراً ما تغلقه، وبالتالي يتخاقم عزل قطاع غزة عن بقية العالم.

التقييدات على نقل البضائع

بعد إغلاق معبر كارني (العام ٢٠٠٧)، ومعبر صوفا (٢٠٠٨) ومعبر ناعل عوز (٢٠١٠) وحزام نقل الجيوب وعلف الحيوانات في معبر كارني (العام ٢٠١١)، أصبح معبر كرم أبو سالم المعبر الوحيد لنقل البضائع من قطاع غزة واليه، نظراً لأن مصر لا تسمح تقريباً بالتجارة عبر معبر رفح الذي يخضع لسيطرتها. السياسة الإسرائيلية بشأن دخول البضائع إلى قطاع غزة خضعت للعديد من التغييرات خلال العقد الأخير. بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، بين الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٠، سمح بدخول قائمة محدودة من البضائع تحتوي على بضع عشرات من المتجات فقط. بعد ذلك، بعد أحداث الأسطول (أسطول الحرية) في أيار ٢٠١٠ والنقد الجماهيري الذي أعقبه، تغيرت السياسة، ومنذ تموز ٢٠١٠ بالإمكان لأي بضاعة مدنية الدخول إلى قطاع غزة باستثناء البضائع المعروفة كمواد "ثنائية الاستخدام"، بادعاء أنها من الممكن أن تستخدم لأغراض عسكرية. وتضم هذه القائمة منتجات مدنية بحتة، ضرورية وحيوية لإعادة إعمار القطاع، وعلى رأسها مواد البناء – إسمنت، حصى وحديد. وبسبب إدراك الحاجة إلى ترميم الدمار الهائل الذي سببته العملية العسكرية "الجرف الصامد"، تم إقامة آلية تهدف إلى إتاحة دخول مراقب لمواد البناء هذه، لكن وتيرة دخول المواد بهذه الطريقة تجيب فقط على جزء بسيط جداً من الحاجة.

على مدار سبع سنوات، فرضت إسرائيل حظرًا شاملا على تسويق بضاعة من غزة في الضفة الغربية وفي إسرائيل، وهي الأسواق الطبيعية لمنتجات غزة. في هذه السنوات، كمنع البضائع التي خرجت من قطاع غزة كانت ضئيلة وتلخصت ببضع شاحنات معدودة شهرياً، معدة للتصدير في دول أجنبية، عادة كان ذلك في إطار مشاريع ممولة ومدعومة، وليس كجزء من عملية اقتصادية طبيعية. بعد عملية "الجرف الصامد" والخراب الذي أحدثه في قطاع غزة، سمح منذ تشرين الثاني ٢٠١٤ بتسويق منتجات معينة في

أصدرت جمعية "جيشاه- مسلك" تقريراً جديداً بعنوان «بعد عشرة أعوام: كل ما يجب أن نعرفه عن قطاع غزة منذ فك الارتباط».

وهذه الجمعية المتخصصة بالدفاع عن حرية التنقل، هي مؤسسة حقوق إنسان إسرائيلية تأسست العام ٢٠٠٥ بهدف الدفاع عن حرية الفلسطينيين في التنقل، وخصوصاً سكان قطاع غزة. في إطار القانون الدولي والقانون الإسرائيلي وجاء في بيان صحافي وعمته الجمعية على قائمة عناوينها الإلكترونية، أنه في نهاية الأسبوع الثاني من شهر أيلول الحالي حلت الذكرى العاشرة لانسحاب الجنود والمدنيين الإسرائيليين من قطاع غزة، بعد ٣٨ عاماً من الاحتلال الثابت. ورغم أن إسرائيل تستمر منذ ذلك الحين وحتى اليوم، بالسيطرة على تنقل الأشخاص ونقل البضائع من قطاع غزة واليه، وتتحكم بجوانب مركزية في حياة السكان، انخرط في الوعي الإسرائيلي الاعتقاد أنه بعد تطبيق "فك الارتباط" زالت إسرائيل عن نفسها كافة المسؤوليات بضمان حياة مدنية طبيعية في غزة. وبموازاة الإنكار الجماعي لواجبات إسرائيل تجاه قطاع غزة، توثقت في الوعي الجماهيري لدى الإسرائيليين أساطير وأفكار خاطئة، بداية بأن "سكان غزة انتخبوا حماس"، وبإمكانهم الخروج عبر معبر رفح، وحتى القول بأنه "يجب العمل على منع وقوع كارثة إنسانية".

وأشار البيان إلى أن التقرير يشمل معلومات مركزة حول الظروف التي مرت على سكان قطاع غزة خلال السنوات العشر الأخيرة، في ظل سيطرة إسرائيلية خانقة، والتغييرات الدراماتيكية في مصر والصعود الداخلية العميقة في المجتمع الفلسطيني.

كما يحتوي على ملخص للأحداث العامة التي مزت بها المنطقة في السنوات العشر الأخيرة، وكذلك الحقائق التي تقف وراء عشرات الخرافات والأساطير المنتشرة بخصوص قطاع غزة.

وأكد البيان أن التقرير يتضمن رزمة معلومات ضرورية لفهم الأحداث والقرارات التي أوصلت إلى الوضع القائم اليوم.

وفيما يلي بعض المقاطع من هذا التقرير:

في أواسط آب ٢٠٠٥ بدأت إسرائيل بتنفيذ خطة "فك الارتباط" أحادية الجانب عن قطاع غزة. وخلال أقل من شهر، في الحادي عشر من أيلول، ترك آخر الجنود القواعد العسكرية الإسرائيلية القائمة على أراضي القطاع. للوهلة الأولى، كان ذلك يبدو كنهاية ٣٨ عاماً من الاحتلال. لكن عملياً أبتت إسرائيل بيديها السيطرة على دخول وخروج الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة، ولا تزال تمنع إقامة وتشغيل موانئ بحرية أو جوية، وتفيد التنقل والحركة داخل القطاع في المناطق القريبة من الجدار الفاصل، وتفيد مساحة الصيد، وتمنع التنقل بين شطري المنطقة الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. لإسرائيل تأثير جوهري

على جوانب كثيرة في حياة ١٫٨ مليون سكان قطاع غزة. تفر إسرائيل وتعتزف كتائبًا، شفهيًا وعمليًا، بالواجب الملقى عليها بمنع وقوع كارثة إنسانية في القطاع، لكنها لا ترى نفسها ملزمة بأن تفعل أكثر من الحد الأدنى المطلوب لمنع كارثة إنسانية. علاوة على ذلك، منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة العام ٢٠٠٧، تقرض إسرائيل إطلاقاً محكماً على الوضع، والذي يشمل تقييدات أكثر حدة على تنقل الأشخاص والبضائع. هذا الإغلاق، الذي يمنع تطور القطاع، أدى إلى تدهور اقتصاد القطاع ومس بشكل كبير برفاهية سكانه.

صناعة الصواريخ في إسرائيل تدر مليارات الدولارات!

مسؤول أمني كبير: صناعة الصواريخ ومشتقاتها تشكل ما بين ربع وثلث مجموع أنظمة الأسلحة التي تبيعها إسرائيل سنويًا

وهي صواريخ أرض- بحر تفوق سرعتها سرعة الصوت، وقادرة على التخلص من الرادارات، وموجودة على ما يبدو في حوزة حزب الله، وهي قادرة على إصابة أي هدف بحري؛ منصة غاز طبيعي، زورق صواريخ، سفينة تجارية أو مرفاً.

ولقد صمم صاروخ "باراك-٨" كي يؤمن غطاء دفاعياً لسفن ملاحية أو بنى تحتية حيوية في البحر، ويفترض فيه أن يؤمن لها أيضاً دفاعات ضد هجمات جوية، أو ما يشبه هذه الهجمات من جانب سفن العدو، ويقول يوسي فايس، مدير عام الصناعات الجوية الإسرائيلية: "في مشروع باراك-٨ نحن نلامس حدود التكنولوجيا، سواء من ناحية أجهزة الرادار القوية التي ترافق المنظومة أو من ناحية رأس التوجيه الذاتي وقدرات المناورة لهذه الصواريخ". ويختص كاتب التحقيق: إن هذه الصواريخ الاعتراضية المتوقعة أن تبلغ كلفة "ستاتز"، الصاروخ الاعتراضي في منظومة "العصا السحرية"، أكثر من مليون دولار، للقطعة الواحدة. وفي حالتي "حيتس-٢" و"حيتس-٣" فالكلفة أعلى. لكن "هذا لا شيء مقابل الضرر الذي تمنعه هذه الصواريخ على صعيد الممتلكات والأرواح البشرية". بحسب ما يقول أورون أوريول من شركة "رافائيل".

ومع ذلك، عندما يطرح السؤال الذي دار خلال الأعوام الأخيرة في النقاش العام، لماذا على إسرائيل أن تحتفظ برد دفاعي مكلف إلى كل هذا الحد في مواجهة تهديد صاروخي رخيص إلى كل هذا الحد، يردون في شركة "رافائيل" بالحجة التالية: "ليس هذا مثل لباس مقاتل سترة مضادة للرصاص تكلف آلاف الشواكل كي تحميه من رصاصة بندقية بقيمة نصف شيكل أو شيكل كحد أقصى".

وزارة الدفاع الإسرائيلية في تل أبيب، وأقصيت "رافائيل" عن صفقة الأحلام.

وبحسب مسؤول في شركة أمنية: "ضخ الأميركيون الكثير من الأموال في تطوير منظومة العصا السحرية، وأشركوا فيها شركة رايتيون. وتبعاً لذلك، كان من السهل عليهم وضع فيتو على هذه الصفقة. وليست هذه المرة الأولى، فهناك حالات أخرى كانت شركات إسرائيلية على وشك بيع أنظمة أسلحة إلى دول مختلفة، لكن الأميركيين منعوا ذلك. لم يقولوا دائماً لا بشكل صريح، لكن أدت مجموعة من الظروف إلى تبخر الصفقات وزوالها".

وبالمناسبة، سوف يجري إدماج منظومة "العصا السحرية" في إسرائيل بواسطة المساعدة المالية التي تقدمها الولايات المتحدة. وقد ضخ الأميركيون أكثر من مليار دولار في تطوير منظومة "القبة الحديدية" التي أصبحت عملانية في نهاية العام ٢٠١٢ واعترضت أكثر من ألف صاروخ أطلق باتجاه إسرائيل. و"القبة الحديدية" مصممة لاعتراض قذائف صاروخية قصيرة المدى، وإن كان جرى تعديل تصميمها وإطالة نطاق فعاليتها بشكل ملحوظ؛ و"العصا السحرية" مصممة للتصدي لتهديدات متوسطة المدى؛ وأعلى منها هناك منظومات صواريخ "حيتس-٢" من إنتاج الصناعات الجوية الإسرائيلية. وتسعى المؤسسة الأمنية هذا العام إلى أن تعلن أن منظومة "حيتس-٣" باتت عملانية، الأمر الذي سيوفر لإسرائيل القدرة على أن تعترض في الجو صواريخ تحمل رؤوساً غير تقليدية.

وبموجب التحقيق، سيضاف إلى كل هذا في المستقبل صواريخ "باراك-٨" التي طورها الصناعات الجوية الإسرائيلية بالتعاون مع وزارة الدفاع الهندية. في صفقة تدفع فيها الهند لإسرائيل أكثر من ٥ مليارات شيكل. وينتظر الصناعات الجوية عمل كبير على هذا الصاروخ. ويعلق سلاح البحر الإسرائيلي عليه آمالاً كبيرة لأنه يفترض فيه أن يكون الرد المطلق على صواريخ "ياخوت" الروسية.

طرز "تموز" باتجاه القوة الإسرائيلية وسقط خمسة جنود قتل في ثاني كارثة تقع في قاعدة "تسيثيلم".

وأضاف: سمح الاستخدام العملاني على نطاق واسع للصواريخ "تموز" في حرب لبنان الثانية بخفض مستوى تصنيفها كسرية. وتم منح شركة "رافائيل" الإذن بوضع هذا الصاروخ في صدارة واجتها وبعرضه للبيع على جيوش العالم. وبالمناسبة، لا تقل وسيلة إطلاق صاروخ "تموز" خداعاً وحكنا عن الصاروخ نفسه، وقد سمح بنشر معلومات عنها قبل بضعة أسابيع فقط؛ والمقصود هو أشبه بدبابة تدعى "بيزي" تبدو كأنها دبابة عادية، بحيث لا يمكن رصدها كنظام إطلاق متطور.

وقال إن الطراز الأحدث من مجموعات الصواريخ هذه هو "تموز-٥" الموجه والضاد للدبابات واسمه التجاري في العالم هو "سبايك". وتتهافت جيوش في العالم على شراء صواريخ "سبايك" الإسرائيلية؛ فأكثر من عشرين دولة اشترتها حتى الآن منها كوريا الجنوبية، وإسبانيا، وإيطاليا، وبولندا، وفلندا، وهذه قائمة جزئية فقط. وقبل نحو عام، قررت وزارة الدفاع الهندية أن تشتري من "رافائيل" ما لا يقل عن ثمانية آلاف صاروخ "سبايك" وما يقارب ٣٠٠ منصة لإطلاقه، وذلك من أجل تطوير قدرة قواتها المنتشرة على حدود باكستان في إقليم كشمير. وتبلغ قيمة الصفقة نحو ٢ مليار شيكل (أكثر من ٥٠٠ مليون دولار). والخاسر الأكبر في تلك الصفقة كانت شركة "لوكهيد-مارتن" الأميركية التي حاولت بيع الهند صواريخ "جافلين" من إنتاجها. وهذه قصة مهمة بحد ذاتها، لأن الأميركيين لا يسمحون دائماً لأنفسهم بخسارة مثل هذه الصفقة الكبيرة مع الهند. وعلى سبيل المثال، فإن منظومة "العصا السحرية" المصممة لاعتراض صواريخ حزب الله كان من المفترض أن تباع لوزارة الدفاع البولندية؛ لكن كانت هذه مرحلة قال فيها الأميركيون "حتى هنا، كفى". وبحسب مصادر إسرائيلية، رفعت سماعة هاتف في واشنطن ودوى زنتيها في مقر

سلاح الجو الإسرائيلي، وفي حرب لبنان الثانية أخرج صاروخ "دبيلة" للمرة الأولى من مستودعات الذخيرة، واستخدم في ضرب أهداف نوعية في لبنان.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، أطلقت "سلطة تطوير الوسائل القتالية" ("رافائيل") التي كانت آنذاك وحدة تابعة لوزارة الدفاع، صاروخ "تموز" الذي بقي سرّاً مكتوماً لما يقارب عقدين من الزمن. ويصل مدى الضرر الذي يلحقه صاروخ "تموز-٢" إلى مسافة ١٢ كيلومتراً تقريباً. وحقيقة أنه لا يصدر صوتاً تكسيه عنصر المفاجأة. وهو مزود بكاميرا ترسل الصور الملتقطة بالزمن الحقيقي.

وبحسب طلال عنيار، رئيس "معهد فيشر لدراسات استراتيجية الجو والفضاء" (في مركز هرتسليا)، "صمم صاروخ تموز لتدمير المدرعات السورية في حال نشبت حرب شاملة. لكن بعد أن أصبح احتمال حرب كهذه ضعيفاً، حوّل الجيش الإسرائيلي صاروخ "تموز" لحل مشكلات عملانية، مثل ضرب خلايا إطلاق صواريخ". ونظراً إلى واقع عدم الاستقرار الأخير، انتهى الأمر بالجيش الإسرائيلي إلى استخدام صواريخ "تموز" ضد سورية. لكن ليس في إطار حرب شاملة، وليس ضد دبابات؛ لقد استخدمت صواريخ "تموز" لضرب أهداف في سورية رداً على "انزلاق" نيران باتجاه إسرائيل جراء المعارك الدائرة بين جيش الأسد والمتمردين. وفي وقت سابق، استخدم الجيش الإسرائيلي صواريخ "تموز" أيضاً في حرب لبنان الثانية وفي مواجهات في قطاع غزة ضد خلايا إطلاق صواريخ.

وقال التحقيق إن اسم صاروخ "تموز" يرتبط بذكرى أليمة للغاية للجيش الإسرائيلي؛ ففي تشرين الثاني ١٩٩٢، كانت قوة تابعة لوحدة "سبيريت مكان" تتدرب في قاعدة "تسيثيلم" في النقب على عملية تصفية صدام حسين. وكانت العملية ستنفذ بواسطة صواريخ "تموز-٢" التي كانت حينها حديثة وسرية للغاية، لكن حدث خطأ أدى إلى جعل التمرين "البري" مضرباً بالدماء؛ أطلق صاروخان من

نشرت صحيفة "غلوبس" الاقتصادية الإسرائيلية في أواسط أيلول الحالي تحقيقاً حول صناعة الصواريخ في إسرائيل أشارت فيه إلى أنها تدر مليارات الدولارات.

وقال معد التحقيق، يوفال أزوري، في مستهل إنه برغم أن خطوط إنتاج صناعة الصواريخ المزدهرة في إسرائيل موجودة تحت غطاء سميك من الكتمان والقيود الصارمة بموجب أحكام "هيئة حماية المعلومات"، لكن هناك حقيقة لمعلمها الجميع: إنها تدر أموالاً طائلة. وبحسب تقديرات مسؤول يشغل منصباً كبيراً في شركة أمنية، تشكل صناعة الصواريخ ومشتقاتها ما بين ربع وثلث مجموع أنظمة الأسلحة التي تبيعها إسرائيل في كل عام (قدرت قيمة الصادرات الأمنية الإجمالية للعام ٢٠١٤ بنحو ٥ر٦ مليار دولار).

وأضاف: أدركت شركة "الصناعات العسكرية الإسرائيلية" - "تاعس" - وهي شركة متخصصة قبل أقل من عشرة أعوام إلى أين تهب الريح، وفي غضون أعوام معدودة بدلت كل خطوط إنتاجها تقريباً، وهي تشمل حالياً إنتاج قذائف صاروخية موجهة لسلاح المدفعية مثل: "رومع"، "كيدون كوم"، "إكسترا"، "تيئس دوريس" وغيرها من التي تحمل عشرات الكيلوغرامات من المواد الناسفة إلى مسافات تصل إلى عشرات الكيلومترات وما فوق، بدرجة عالية من الدقة. ويستخدم الجيش الإسرائيلي قسماً من هذه الصواريخ في عملية بناء قوته النارية الدقيقة لسنوات. وبحسب الخبرة المعاصرة، بعد أن يشتري الجيش الإسرائيلي، ستاتي جيوش أخرى للشراء.

وتابع: بدأت قصة الصواريخ الدقيقة في أعقاب دروس مستفادة من حرب يوم الغفران (حرب ١٩٧٣)، عندما اضطر الجيش الإسرائيلي إلى التعامل للمرة الأولى مع بطاريات صواريخ أرض - جو (دفاعات جوية). أطلق على الصاروخ الجوال الأول الاسم التوراتي "دابلة". وبقي مصفناً كسري على امتداد سنوات، فقط تسربز القليل عنه إلى العلن. ومنذ تطويره لم يلع في الأفق تهديد كبير لحرية حركة

مدير «مركز بيغن - السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان:

الادعاء بأن «داعش» يشكّل تهديداً أكبر لإسرائيل بالمقارنة مع إيران سخيف!

«لدى الإدارة الأميركية أسباب وحيهة لتضخيم تهديد داعش بغية تبرير الاتفاق النووي وإضفاء شرعية على إيران وتصويرها طرفاً فاعلاً مسؤولاً يُفترض بأنه سيحارب هذا التنظيم الإرهابي»!



«داعش»: تهديد واقعي أم تهديد مضخم؟

استراتيجية لإسرائيل، بالإمكانات العسكرية اللازمة من أجل التصدي لهجوم يشنه تنظيم «داعش». وعلى الأرجح أن في استطاعة أجهزته الأمنية أيضاً أن تواجه في الوقت الحالي التشدد الإسلامي الذي يهدد البلاد من الداخل. وختم عبار قائلًا: إن التلميحات إلى أن «داعش» قد يشكل تهديداً أكبر لإسرائيل بالمقارنة مع إيران سخيفة. وشأن ما بين الجيش الإسرائيلي وبين ميليشيا «داعش». ولا مجال للمقارنة بينهما. وطالما أن «داعش» يتصرف بالطرق الأكثر شذوذاً ووحشية، فسوف ينسز كثيرون في العالم برؤية إسرائيل تقوم بالعمل القدر بالنيابة عنهم، وتسدد الضربة تلو الأخرى لتنظيم «داعش»، في حال سنحت الفرصة وعند الضرورة.

حيث تتفكك الدولة السورية. وفي أسوأ الحالات، قد تتحول سورية إلى «حماستان» أخرى. لكن من المهم الإشارة إلى أن إسرائيل نجحت في احتواء «حماص» في غزة، وفي الواقع، السبب الوحيد وراء إجماع إسرائيل عن اللجوء أكثر إلى القوة في ردها على «حماص» هو أن لديها مصلحة في الإبقاء على الانقسام بين «حماص» في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. لكنها لن تمارس ضبط النفس هذا في مواجهة كيان داعشي قد ينشأ في المستقبل عند حدودها. فتنظراً إلى أن الدعم العالمي لتنظيم «داعش» أقل من الدعم للغزيين، من الواضح أن حرية التحرك التي تملكها إسرائيل في مواجهة «داعش» أكبر بكثير. كما يتمتع الأردن الذي يعتبر دولة عازلة مهمة وشريكاً

خارجي؟ لا يستطيع التنظيم، من تلقاء نفسه سوى إحداث ضرر محدود جداً. لقد جرى تضخيم التهديد إلى حد كبير جداً، في حين أنه يجب التعامل بالطريقة المناسبة مع الدول التي تساعد.

ورأى عنبار أن لدى الإدارة الأميركية أسباباً وحيهة لتضخيم التهديد الذي يشكّله «داعش»، فهي تستغل هذا التهديد الكبير لإضفاء شرعية على إيران وتصويرها طرفاً فاعلاً «مسؤولاً» (يفترض أنه سيحارب «داعش») في شؤون الشرق الأوسط. لقد كان هذا جزءاً من المنطق الذي استخدمته إدارة باراك أوباما لتبرير الاتفاق النووي مع إيران. قد يفرض «داعش» في نهاية المطاف سيطرته على منطقة ما عند الحدود الإسرائيلية، لا سيما في الجولان

مشكلات في بسط سيادة الدولة. لكن الجيش المصري نجح في نهاية المطاف في صد الهجوم وقتل مئات المهاجمين. وخاض النظام المصري المصمّم على القضاء على الإرهابيين، معركة جيدة ضدهم في سيناء، على الرغم من أن الجيش المصري ليس مدرباً كما يجب على مواجهة سيناريوهات كالتى تشكلها مجموعات على غرار «داعش». وعلى الرغم من انشغاله بمنطقة الدلتا (يعتبر التهديد في سيناء هامشياً)، ومن المرجح أن ينجح في احتواء التحدي الذي يجثله «داعش».

يجب التنبيه للفارق بين الجيش الحقيقي والقوات التي يخوض «داعش» مواجهة معها في سورية والعراق. والجهات غير الدولتية هي في شكل عام أقل خطورة من الدول. فوجودها الدول تستطيع تطوير أسلحة نووية، أما الجهات غير الدولتية فلا تملك عادة طائرات ومدافع ثقيلة ودبابات من شأنها إحداث أضرار كبيرة، وبما أن «حزب الله» وحركة «حماص» عميلان لدى إيران فهما ليسا استثثناء عن هذه القاعدة لأن إحدى الدول زوّدتتهما بقدرات تدميرية مثل الصواريخ، وعلاوة على ذلك، يمارسان سيطرة شبه حصريّة على جزء من الأراضي.

كما أن نجاح «داعش» يعود في جزء منه إلى الدور الذي تؤديه تركيا، إذ تسمح أنقرة للمتوعين من الخارج بالعبور إلى معسكرات التدريب التابعة لتنظيم «داعش» في العراق. وهذه الطريق التركية نفسها يستخدمها الخبراء الأجانب الذين يشغلون البنى التحتية النفطية التي استولى عليها تنظيم «داعش».

وتستخدم الأراضي التركية لتزويد «داعش» بالإمدادات ومعالجة المصابين في صفوف التنظيم. وتقوم دول الخليج بتمويل أنشطة «داعش». وإن موافقة تركيا الرسمية أخيراً على الانضمام إلى التحالف ضد «داعش» لا تغيّر الكثير، فالأكراد هم الهدف الأساس بالنسبة إلى أنقرة، وتظهر الأدلة أن تنظيم «داعش» لا يزال يحصل على دعم تركي محدود.

ومعنى ذلك أن النظرة التي تعتبر أن تنظيم «داعش» يشكّل تحدياً استراتيجياً خطيراً ومستقلاً نظراً لمغلوطه. صحيح أن «داعش» أشعل حماسة مقدّمة لدى عدد كبير من المسلمين الشباب والمحبطين حول العالم، وأن فكرة الخلافة تلقى رواجاً كبيراً لدى المؤمنين، بيد أن السؤال المطروح هو التالي: ماذا يستطيع «داعش» أن يفعل من دون دعم

أكد أحد كبار أساتذة العلوم السياسية في إسرائيل مؤخرًا أن النظرة التي تعتبر أن تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) يطرح تحدياً استراتيجياً خطيراً ومستقلاً هي نظرة خاطئة، فمع أن «داعش» أشعل حماسة مقدّمة لدى عدد كبير من المسلمين الشباب والمحبطين حول العالم، إلا أنه لا يستطيع من تلقاء نفسه سوى إحداث ضرر محدود جداً. وأضاف أن التلميحات إلى أن «داعش» قد يشكّل تهديداً أكبر لإسرائيل بالمقارنة مع إيران سخيفة.

وكتب عنبار: «قتل تنظيم «داعش» الإسلامي المتشدد آلاف الأشخاص منذ إعلانه إنشاء خلافة إسلامية في حزيران ٢٠١٤ عاصمتها الفعلية مدينة الرقة (العراق). وقد استحوذ على قدر كبير جداً من الاهتمام الدولي باستيلائه سريعاً على مساحات شاسعة من الأراضي ونشره صوراً مروّعة عن قطع الرؤوس وسواها من أساليب الإعدام. وتشتدّ المخاوف في إسرائيل مع اقتراب تنظيم «داعش» من الحدود الإسرائيلية.

إن العديد من التحليلات التي تتناول التهديد الذي يشكّله «داعش» لإسرائيل تدق ناقوس الخطر من دون أن يكون هناك ما يستوجب ذلك، فتنظيم «داعش» ينجح في شكل أساس في الأماكن التي تعاني فراغاً سياسياً. وعلى الرغم من أن الهجمات في سورية والعراق أظهرت الإمكانيات التكتيكية لتنظيم «داعش»، إلا أنها كانت موجّهة ضد دولتين فاشلتين مع جيشين ضعيفين. فحيث لقي «داعش» معارضة منظمة جيداً من الكيانات غير الدولتية على غرار المقاومة من الميليشيات الكردية، كان أداءه أقل إقناعاً.

وليس الهجوم على بلدة مصرية في شبه جزيرة سيناء على أيدي فرع «داعش» المحلي الذي يضم مئات المقاتلين، والذي حظي بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، استثناءً عن هذا التتووم. فلقد أظهر «داعش» قدرة تكتيكية على استخدام أعداد كبيرة من أفراد الميليشيات في منطقة واجه الجيش المصري فيها طول سنوات عدة،

نظرية "الرجل القوي" المؤهل لقيادة الحكم في إسرائيل تتلاشى بعد ١٥ عاماً!

«غياب الشخصيات التاريخية التي أسست إسرائيل ساهم بظهور فكرة "الرجل القوي" القادر على قيادة "الشعب والحكم"

«تطبيق هذه الفكرة سجل فشلاً ذريعاً ولربما ساهم هو أيضاً في شردمة الحلبة البرلمانية»!

كل هؤلاء قادوا ويقودون «أحزاب فقاعة» عالجناها مرارا في «المشهد الإسرائيلي»، ومنهم من يتناوبون على قيادة جمهور معين، والرباط الذي يجمع ظهور واختفاء كل هؤلاء هو حملة صناعة رأي عام مكثفة وصاحبة، عبر وسائل الإعلام التي يسيطر عليها حيتان المال، والتي تعمل على إقناع مصالح أصحابها.

الفشل عام

ما هو مؤكد على أرض الواقع أن نظرية «الرجل القوي» سجلت فشلاً ذريعاً في كل أهدافها. إذ إن أي شخصية لم تستطع تحقيق قوة مطلقة لحزبها في أي انتخابات برلمانية، كما أن تلك الشخصيات لم تستطع أن تسيطر على أحزابها، فشارون واجه تمرداً في حزبه الليكود، وكذا نتانياهو الذي ليس دائماً ينجح في تحقيق ما يريد في حزبه، والأهم من كل هذا أن كل الجهد الإعلامي والملايين التي تصرف لجمهور لتقوده.

وكذا أيضاً بالنسبة للدرجة الثانية من «الرجل القوي». فالأحزاب تصعد وتهوي بسرعة ونشوها، وإن كان أفيغدور ليبرمان حالة شاذة، فمن المؤكد أن السنوات المتبقية له ولحزبه في السياسة الإسرائيلية لم تعد كثيرة، والضربات التي تلقاها ليبرمان قبيل وخلال الانتخابات الأخيرة هي مؤشر لوجود من قرر في الكواليس اسدال الستار كلياً على ظاهرته، إلا أنه ما زال يقاوم، وقد نجح بالبقاء لرحلة أخرى لكن من الصعب رؤية جولات أخرى له.

وأسهمت هذه الحال كثيراً في حالة التشرذم البرلماني التي يشهدها الكنيست، أساساً منذ انتخابات ١٩٩٦، وهي حالة ساهمت فيها الكثير من الأسباب، منها أيضاً مسألة الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، كفكرة سعت إلى تحقيق استقرار في الحكم.

وما يساعد على استمرار هذه الحال، أن الجمهور الإسرائيلي عالق في مآكة دعاية متخصصة بنثر الضبابية بكثافة لسلخه عن واقعه، وطالما أن هذا الجمهور لم يحق حقيقته، فإن هذا الواقع السياسي سيستمر في السنوات المقبلة المنظورة، ما لم تنشأ ظروف تغير اتجاهات تطور الأمور.

الحالية لا يبدو أنها ستكون قادرة على قيادة الحكم، على الأقل وفق تركيبها الحالية، حتى الموعد القانوني، بعد أربع سنوات من الآن، بمعنى خريف العام ٢٠١٩، ما يعني أن «قائد اللا مفر» الحالي، هو أيضاً لم ينجح في تحقيق هدف نظرية «الرجل القوي»، لأنها نظرية لا تلائم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتركيبة السكانية التي تعاضبها إسرائيل.

وتذكر أيضاً أنه في الفترة التي جرت فيها إعادة صياغة شخصية نتانياهو من جديد جرى في العام ٢٠٠٧، استحضار إيهود باراك أيضاً من جديد، ليقتد حزب «العمل» للمهاوي، فقادته إلى هوة أعمق، قبل أن يبادر للانشقاق عنه في مطلع العام ٢٠١١.

«أقوياء من الدرجة الثانية»

الجانب الآخر من نظرية «الرجل القوي» لربما جاء متأخراً قليلاً، وهو ضمان «شخصيات قوية» كل منها قادر على السيطرة على قطاع من جمهور المصوتين، بمعنى أن يقودوا أحزاباً، أو لوائح انتخابية، تشكل لاحقا حلقات داعمة للحزب الحاكم. وتذكر هنا أفيغدور ليبرمان، «الرجل القوي» لجمهور المهاجرين الروس في سنوات التسعين ولاحقا، وقد ظهر قائداً لحزب سياسي في العام ١٩٩٩.

وفي ذلك العام ظهر الصحافي اليميني يوسيف لبيد، لقيادة تيار يميني يميل نوعاً إلى الاعتدال، وقد عززته قوته على رأس حركة «شينيوي» في انتخابات ٢٠٠٣، وكان داعماً مركزياً للحكومة شارون.

كما راينا لاحقاً ظهور يائير لبيد (الابن) وهو النجم التلفزيوني، ليشكل حزب «يوجد مستقبل»، وبالترزامن معه، ظهر نجم نفتالي بينيت الضابط المحبوب على المستوطنين، ليقود تحالف أحزاب المستوطنين، وفي نفس الفترة، أعيدت صياغة أرييه درعي، الرئيس الحالي لحركة «شاس» والذي يحظى بشعبية خاصة لدى اليهود الشرقيين.

وأخر تقليعة في هذا المشروع الذي لا ينتهي كان موشيه كلون، وزير المالية الحالي، الذي ظهر في انتخابات ٢٠١٥ كمنشق عن حزب الليكود، إلا أنه هو وحزبه لا يبتعدان قيد أنملة عن البرنامج التاريخي لليكود.

هذه الفكرة من دوافع تشكيل حزب «كديما» على يد شارون، في العام ٢٠٠٥، وخرج إلى حيز التنفيذ في خريف ذلك العام، على خلفية الشرخ الطويل في حزب «الليكود» الذي وقع على خلفية خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، فالجنح الأكثر تطرفاً في الحزب لم يقرأ جيداً الأبعاد التي يسعى لها شارون، والنتار الذي يقوده من تلك الخطة.

وما يعزز الاستنتاج بأن فكرة «الرجل القوي» كانت في خلفيات إنشاء «كديما»، هو أن الحزب استقطب «نوجوما» من حزب «العمل»، أولهم شمعون بيريس، ومعه حايم رامون، الشخص الذي قاد عدة تحولات في حزب «العمل» وحتى في جوانب في الحكم، وأيضاً داليا ايتسليك، إضافة إلى جنرالات وقادة أجهزة أمنية سابقين. ومن الواضح أن تطبيق الفكرة لم يكتمل، مع سقوط شارون على فراش المرض في غيبوبة دائمة، فتسلم قيادة الحزب إيهود أولمرت، وهو «زعيم المصدفة»، والتفاصيل اللاحقة للمجريات السياسية معروفة، فأولمرت كان أضعف من أن يقوم بالمهمة، فوجد من يطبخ به من وراء الكواليس.

هنا كما يبدو، نشأت الحاجة لدى أصحاب الفكرة وداعمها، لإعادة صياغة بنيامين نتانياهو بحلة جديدة، إن جاز التعبير، وتقدميه للجمهور بصخب إعلامي داعم، وكان صدور «إسرائيل هيوم» الصحيفة اليومية المجانية حلقة مركزية في هذا المشروع، الذي انتهى بعودة نتانياهو إلى رئاسة الحكومة، بعد أن تم عرضه أمام الرأي العام الإسرائيلي بصفته «الزعيم الأوجد المتوفر حالياً لإسرائيل»، وقد عملت على ذلك مكائات صناعة رأي متعددة ومتشعبة.

وإذا قرأنا استطلاعات الرأي التي صدرت على مدى السنوات الأخيرة، فإن نتانياهو لا يحظى بشعبية مطلقة، فمن باب التأييد له، يحصل نتانياهو على ما بين ٣٢٪ إلى ٣٤٪ كرئيس حكومة. ولكن ققط في الرد على سؤال من هو الأفضل من بين المطروحة أسمائهم لتولي رئاسة الحكومة، يحظى نتانياهو بنسبة تقرب إلى ٥٠٪ وأحياناً يتجاوزها بقليل، بمعنى أنه في نظر غالبية الجمهور هو «قائد اللا مفر».

و«قائد اللا مفر» مستمر في الحكم منذ ست سنوات متواصلة، وقاد ويقود حتى الآن ثلاث حكومات متواصلة، وهذه الحالة الثانية بعد دايفيد بن غوريون، إلا أن الحكومة

غياح إسحاق رابين باغتياه حينما كان رئيساً للحكومة في خريف العام ١٩٩٥، وحل محله لبضعة أشهر قليلة شمعون بيريس، كالشخص الثاني في حزب «العمل» والحكومة في تلك المرحلة.

وفي انتخابات ١٩٩٦ وصل إلى الحكم على رأس حزب «الليكود» بنيامين نتانياهو، بفارق ضئيل عن شمعون بيريس، وكان نتانياهو آنذاك أول الشخصيات التي كسرت حاجز «الشخصيات التاريخية»، وكان حديث العهد نسبياً في السياسة، وتم استحضاره من الصف القيادي الخلفي في الليكود، ليحل محل شامير، لكن نتانياهو قاد حكومة عدم استقرار، كان هدفها تغيير الاتجاه السياسي الذي سارت فيه إسرائيل في تلك السنوات، مسار أولسو، وخسر نتانياهو رئاسة الحكومة بعد ثلاث سنوات، لصالح رئيس هيئة أركان الجيش السابق في حينه إيهود باراك، الذي تم استحضاره لرئاسة حزب «العمل» بعد انتهاء دور «الشخصيات التاريخية»، وعدم وجود شخصيات جذابة في الحزب قادرة على قيادة الجماهير، باستثناء بيريس، الذي اختار يومها أن لا يخوض المنافسة مجدداً على رئاسة الحزب.

وقاد باراك أيضاً حكومة عدم استقرار، لم تصمد لأكثر من ٢٠ شهراً، على وقع اندلاع العدوان الإسرائيلي على الضفة والقطاع، ومواجهته بـ «الانتفاضة الثانية»، وهنا وصل إلى الحكم أحد تلك «الشخصيات التاريخية»، أرئيل شارون، الذي تحفظت أطراف الحكم، بما فيها حزبه، على مدى سنين من أن يقود نظراً لطبيعته الشرسة، ودوره في الحرب على لبنان في مطلع سنوات الثمانين التي كلّفت إسرائيل ثمناً باهظاً، دموياً واقتصادياً.

وبالإمكان القول، إن شارون كان في تلك المرحلة «حل اللا مفر» بالنسبة لحزب الليكود، ولكن فوزه بنسبة ساحقة في انتخابات رئاسة الحكومة في شباط ٢٠٠١، والفترة التي حققها حزبه بقيادته في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٣، أضاعت لدى أوساط فكرة «الرجل القوي»، من دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية التي ساهمت في النتائج التي حققها شارون.

في تلك المرحلة بدأ يتعاظم الحديث عن فكرة «الرجل القوي»، وبشكل خاص في حلقات أكاديمية ومعاهد، وكانت

كتب برهوم جرابيسي:

مع نهاية سنوات التسعين من القرن الماضي، وفي ظل ضعف حكومة إيهود باراك، الذي كان على رأس حزب «العمل» واستدراك الكثير من الأوساط حقيقة غياب الشخصيات التاريخية التي أسست إسرائيل، وحظيت بمكانة عالية لدى الجمهور الإسرائيلي ومع حالة خاصة، بدأ الحديث عن حاجة السياسة الإسرائيلية إلى «الرجل القوي» القادر على أن يفرض هيئته ويقود سدة الحكم.

وكان حيتان المال أبرز جهة تمسكت بهذه النظرية، إذ إنهم أرادوا ضمان مصالحهم، غير أنه بعد مرور ١٥ عاماً تسجل هذه النظرية فشلاً ذريعاً، إن كان على مستوى «الرجل القوي في رأس الهرم»، أو «الرجل القوي بدرجة ثانية» إن صح التعبير، بقصد من قادوا «أحزاب الفقاعة». فمُنذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩٥، قادت إسرائيل «شخصيات تاريخية» أسست الكيان، إن كان على مستوى رأس الهرم، أو الشخصيات البارزة التي كانت تشارك بشكل قوي في دوائر اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وذلك من دايفيد بن غوريون إلى ليفي أشكول وغولدا مئير وإسحاق رابين ومناحيم بيغن، ولربما أن أضعف تلك الشخصيات شعبياً كان إسحاق شامير، الذي وصل إلى رئاسة حزب الليكود والحكومة بعد الغياب المفاجئ لمناحيم بيغن عن الحلبة السياسية في العام ١٩٨٣. ومثل شامير في ضعفه كان شمعون بيريس «الشخصية المحبوبة جماهيرياً، غير المرغوبة في الحكم»، وبرغم ذلك فإن الشخصيتين الأخيرتين كانتا هما أيضاً في عداد الشخصيات التاريخية.

وكل واحدة من الحكومات التي تشكلت في تلك السنين كانت تعج بشخصيات قديمة، لعبت دوراً كهذا أو ذاك، في تأسيس المؤسسة الحاكمة، كل في تخصصه واتجاهه. إلا أن هذه الشخصيات بدأت تغيب عن الحلبة السياسية، إما في إطار السياق الطبيعي، تقدم في العمر ورحيل، أو جراء غياب مفاجئ، كما في حال الزعيم التاريخي لحزب «حيروت»، ومن بعده «الليكود» مناحيم بيغن، الذي أصيب بحالة احباط نفسي مرضي، على خلفية دخده في الحزب على لبنان، وحل مكانه، ذكراً، شامير في العام ١٩٨٣ ككاتب له، أو

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkddp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي